ق-032/(01/09)/32-و (0022)

الأمـــانة العـــامة

القمة العربيـة الاقتصادية والتنمويـة والاجتماعيـة
قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة

الكويت:22-23 محرم 1430 هـ الموافق19-20 يناير/ كانون الثاني2009

الجـزء الأول

أولا : إعلان الكويت.
ثانيا : برنامج العمل.
ثالثا : البيان والقرارات.
رابعا : بيان قمة الكويت.
خامسا : خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في الجلسة الافتتاحية.
سادسا : خطاب السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية.
سابعا : قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركة في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

المحتويات

أولا: إعلان الكويت:الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي الصادر عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ---------- 5

ثانيا: برنامج العمل الصادر عن القمة العربية والاقتصادية والتنموية والاجتماعية ---------- 13

ثالثا: البيان والقرارات الصادرة عن القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية:

- **بيان بشأن العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة---------- 27**
- **إعادة إعمار قطاع غزة ---------- 28**
- **الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة ---------- 29**
- **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية ---------- 31**
- **مشروعات الربط الكهربائي العربي ---------- 33**
- **مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية---------- 35**
- **البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي ---------- 37**
- **الاتحاد الجمركي العربي---------- 39**
- **الأمن المائي العربي---------- 40**
- **البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية ---------- 42**
- **البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية ---------- 44**
- **البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية ---------- 46**
- **تطوير التعليم في الوطن العربي ---------- 47**
- **تحسين مستوى الرعاية الصحية ---------- 48**
- **دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك ---------- 49**

- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربية---------- 50
- التحضير للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية القادمة ---------- 51
- توجيه الشكر والتقدير لدولة الكويت لاستضافتها للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ---------- 52

رابعا: بيان قمة الكويت---------- 53

خامسا: خطاب حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ---------- 57

سادسا: خطاب السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ---------- 69

سابعا: قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركة في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ---------- 77

ق- 032/(01/09)/ 03-ع (0745)

أولا:

إعـــــلان الكويـــــت
الارتقـــاء بمســتوى معيشــة المواطــن العـــربي

الصادر عن
القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

دولة الكويت - 20 يناير/ كانون الثاني 2009

إعلان الكويت

الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي
الصادر عن
القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

دولة الكويت – 20 يناير/ كانون الثاني 2009

-

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بدولة الكويت يومي 22 و23 محرم 1430 الموافقين 19 و20 يناير (كانون الثاني) 2009، نؤكد على الصلات الوثيقة والأهداف المشتركة التي تربط الوطن العربي، والعمل على توطيدها وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه تنمية المجتمعات العربية قاطبة، وإصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها، من منطلق فكر اقتصادي تنموي عربي عصري وجديد، التزاما بما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية، وما أبرم في إطار الجامعة من اتفاقات ومواثيق وما اعتمد من استراتيجيات.

وإذ نشيد بالمبادرة الكويتية – المصرية التي أكدت على العلاقة بين الأمن والسلم الاجتماعي العربي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تم تفعيلها بصدور قراري قمة الرياض 2007 وقمة دمشق 2008 بعقد قمة تُخصص لدفع عملية التنمية في العالم العربي.

فقد تم اتخاذ القرارات اللازمة التي تضمن الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي، وإعطاء الأولوية للاستثمارات العربية المشتركة، وإفساح المجال للمزيد من الفرص للقطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في تدعيم مشروعات البنية الأساسية، وتنمية قطاعات الإنتاج، والتجارة، والخدمات، والمشروعات الاجتماعية، وحماية البيئة بالإضافة إلى مشروعات الربط الكهربائي ومخطط الربط البري العربي وبرامج الأمن المائي والغذائي، بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وتأكيداً منا لاعتبار التنمية الاجتماعية بكافة عناصرها وعلى رأسها التعليم والتنمية البشرية عاملان أساسيان في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وإذ نراقب التقدم الذي حققته العديد من الدول العربية في معدلات التنمية البشرية، وعلى الأخص في مجالات التعليم، وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة الفقر والأمية. وإذ نتابع التقدم في مجال التنمية الاقتصادية، وخاصة في إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما حققته التجمعات الاقتصادية الإقليمية العربية، والتقدم في جهود التعاون مع الدول والتجمعات الدولية.

وبالرغم من الإنجازات المحققة، فلا يزال الوطن العربي يواجه تحديات محلية ودولية تمس أمن وسلامة واستقلال دوله وسلمه الاجتماعي، ومنها على المستوى المحلي الفقر والبطالة وتواضع مستوى المعيشة، وتدني معدلات التجارة والاستثمارات البينية، وهجرة الأموال والكفاءات العربية إلى الخارج، وضعف البنية التحتية ومستوى التعليم، وعدم مواكبة المخرجات التعليمية لمتطلبات التنمية والمنافسة العالمية، علاوة على مشكلات الأمن الغذائي والمائي، والتغير المناخي، والطاقة، وعدم الاستخدام الأمثل للموارد، وعلى المستوى الدولي ونظراً لضخامة حجم الأزمة المالية العالمية وتشعباتها واضطراب الأسواق المالية العالمية، وخطر الركود والانكماش الاقتصادي، وتأثيراته السلبية على عملية التنمية فقد تداعت العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية لإيجاد الحلول المناسبة لها والحد من تفاقم أضرارها، بما في ذلك الجهود التي بذلت من جانب الدول العربية.

وانطلاقاً مما سبق نعلن اتفاقنا على ما يلي:-

التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي: مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، باعتباره هدفاً أساسياً تسعى لتحقيقه كافة الدول العربية، وركيزة أساسية لدفع العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، بما يحقق تطلعات الشعوب العربية، ويجعلها أكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي، والتعامل مع التجمعات السياسية والاقتصادية الدولية.

الأزمة المالية العالمية: إتباع سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي، وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لزيادة الاستثمارات العربية البينية ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربية.

الاستثمار: التوجيه بتشجيع الاستثمارات العربية البينية، وتوفير المناخ الملائم والحماية اللازمة لها، وتسهيل حركة رؤوس الأموال العربية بين أقطار الوطن العربي، وتوسيع نطاق وآليات تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

التمويل والمؤسسات المالية: التوجيه بتعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية المشتركة والوطنية، وتطوير مواردها، وتسهيل شروط منح قروضها، وتطوير آلياتها ونوافذها

لتمويل مشروعات البنية الأساسية لتتمكن من المساهمة في تمويل مشاريع التكامل الاقتصادي العربي بالاشتراك مع القطاع الخاص، وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بما يسهم في مواجهة التحديات الاجتماعية.

الإحصـــــاء: توفير البيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة، الضرورية لعمليات التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير وتعزيز قدرات أجهزتها الإحصائية.

القطاع الخاص: توفير المقومات الاقتصادية والبيئة القانونية الملائمة لعمل القطاع الخاص، وإزالة العقبات التي تحد من ممارسة دوره الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وتعزيز دوره في بناء التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتسهيل انتقال الأفراد، خاصة رجال الأعمال، وإزالة أية عقبات تعترض انتقال رأس المال العربي بين الدول العربية.

التنمية البشرية: العمل على رفع القدرات البشرية للمواطن العربي، ضمن جهود بلوغ الأهداف التنموية للألفية عام 2015، ومجموعة الأهداف المتفق عليها دوليا للحد من الفقر، وتوسيع نطاق تمكين المرأة والشباب وتوسيع فرص العمل أمامهم، والنهوض بالصحة والتعليم، وزيادة الدخول الحقيقية.

التعليـــم والبحـــث العلمـــي: تطوير التربية والتعليم لمواكبة التطورات المتسارعة في العلم والتقنية، والارتقاء بالمؤسسات التعليمية، وتأهيلها بما يكفل أداء رسالتها بكفاءة وفاعلية واقتدار. ودعم تنفيذ خطة تطوير التعليم والبحث العلمي المعتمدة من قمتي الخرطوم 2006 ودمشق 2008، والاهتمام بالبحث العلمي ودعم ميزانيته، وتيسير الوصول إلى المعرفة، وتوثيق الصلة بين مراكز البحوث العربية، وتوطين التقنية الحديثة، وتشجيع ورعاية الباحثين والعلماء والاستفادة منهم.

الخدمات الصحية: تحقيق التوسع في مشروعات الرعاية الصحية الأساسية في الدول العربية، وتفعيل دور المؤسسات الصحية العربية المشتركة، لرفع مستوى الخدمات الصحية، وتقديمها بصورة ملائمة للمواطن العربي، وإيلاء العناية بالأمراض غير المعدية وعلى نحو خاص مكافحة داء السكري، والاهتمام بإنتاج الدواء والمواد الفعالة، وتيسير إجراءات تسجيلها، بما يحقق الأمن الدوائي العربي.

الحد من البطالة: رفع قدرات العنصر البشري باعتباره الثروة الأساسية، ورفع مستوى التعليم، وربطه باحتياجات التنمية، ودعم برامج التأهيل والتدريب والتشغيل للعمالة، بما يحد من البطالة في الاقتصادات العربية، ورفع كفاءة وإنتاجية القوى العاملة العربية لتفي بمتطلبات أسواق العمل العربية، وتوفير مزيد من فرص العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

المـــــــــرأة: تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، وتعزيز دورها في الحياة العامة، تحقيقاً لمبدأ المساواة وتأكيداً لمبادئ العدل والإنصاف في المجتمع.

الشـــــــباب: التوجيه بوضع الإمكانات اللازمة للنهوض بالشباب العربي وتمكينه وتثقيفه، ليصبح مؤهلا لاستكمال مسيرة التنمية، وتفعيل مشاركته في مشاريع التنمية.

الهجـــــــرة: ضمان حقوق المهاجرين، والاهتمام بالكفاءات العربية المهاجرة خارج الوطن العربي، وتقوية صلتها بالوطن الأم، والعمل على توفير بيئة مناسبة لتوطين وإنتاج المعرفة بما يعزز الاستفادة من هذه الكفاءات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية.

الإســـــــكان: الاهتمام بالإسكان في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، وتعزيز ودعم الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل في إطار برنامج شامل للاستثمار العقاري في المنطقة العربية، ومن ذلك توفير السكن الاجتماعي منخفض التكاليف لذوي الدخل المحدود.

التنمية الزراعية والأمن الغذائي: العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين معدلاته، وتشجيع الاستثمار في التنمية الزراعية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لذلك، وسرعة تنفيذ إستراتيجية التنمية الزراعية التي أقرتها قمة الرياض 2007، للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي باعتبارهما من أولويات الأمن القومي العربي.

التنمية الصناعية: تحقيق التكامل والتنسيق، وتنويع الإنتاج الصناعي، وتدعيم قاعدته الإنتاجية والإسراع في تنفيذ إستراتيجية التنمية الصناعية التي تم إقرارها بقمة الجزائر عام 2005.

التجـــــــارة: التوجيه بالعمل الفوري على إزالة العقبات التي لا زالت تعترض التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية 2010، تمهيدا لإقامة الاتحاد الجمركي العربي في موعد مستهدف عام 2015، كخطوة أساسية للوصول إلى تحقيق السوق العربية المشتركة في أفق

زمني مستهدف عام 2020.

تجارة الخدمات: تسريع تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، نظراً للدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

الاتصالات وتقنية المعلومات: تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، تعزيزاً للقدرة التنافسية لشركات الاتصالات وتقنية المعلومات العربية، وتنمية الأطر التشريعية التي تغطي جوانب هذا القطاع، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيه.

الملكية الفكرية: وضع استراتيجيات وطنية لحماية الملكية الفكرية وتطوير تشريعاتها، وبما يتوافق أيضاً مع الالتزامات الدولية، وتعزيز نظم حماية الملكية الفكرية لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع.

السياحة: أن تركز سياسات التنمية السياحية العربية على الاستثمار الأمثل لما يمتلكه الوطن العربي من مقومات سياحية ومنها الثروات الطبيعية والثقافية والتاريخية، وذلك من خلال توفير البنية الأساسية اللازمة المشجعة على السياحة والاستثمار، مع مراعاة معايير التنمية السياحية المستدامة، وتطوير المشروعات السياحية باعتبارها إحدى وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

الطاقة: تعزيز التعاون العربي في مجال الطاقة، لا سيما تحسين كفاءتها، وترشيد استخدامها، كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة. وتعزيز شبكات الربط الكهربائي العربي القائمة وتقويتها، وإنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية. وكذلك تعزيز شبكات الغاز الطبيعي وتوسيعها، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في استثماراتها وإدارتها. وتوسيع استخدام تقنيات الطاقة المتجددة، والطاقة النووية للأغراض السلمية في عمليات الإنتاج.

النقل: تحقيق ربط شبكات النقل البري والبحري والجوى فيما بين الدول العربية، باعتبارها شرايين أساسية لحركة التجارة والسياحة والاستثمار والعمالة داخل المنطقة العربية، مع ربطها مع محيطها الإقليمي، والسعي لرفع مستوى تنافسية مرافق النقل العربية، من خلال التوجه إلى سياسات تحرير خدمات النقل فيما بين الدول العربية وعلى الأخص في تنفيذ برنامج فتح الأجواء بينها، وكذلك من خلال تطوير الأطر التنظيمية، بهدف جذب حصة أكبر من حركة النقل

العالمية، مستفيدين من الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة العربية.

البيئـــــــــــة: التوجيه باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، والاستخدام الأمثل لها لتحقيق التنمية المستدامة، واعتبار ذلك ركنا أساسيا في جميع المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، لتحسين نوعية حياة المواطن، والعمل على الحد من أثر التغيرات المناخية وتداعياتها على المجتمعات العربية.

الأمـن المائـي: وضع إستراتيجية عربية لتحقيق الأمن المائي العربي، والتحرك على المستويين الوطني والعربي لمواجهة العجز المائي، باعتبار ندرة المياه إحدى التحديات الكبرى.

المجتمع المدني: التأكيد على أهمية دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير التسهيلات لتشجيع قيام مؤسسات المجتمع المدني بهذا الدور، وتعزيز التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

العلاقات العربية الدولية: تعزيز التعاون العربي الدولي، وتعزيز دور الدول العربية في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية.

البناء المؤسسي: تعزيز وتدعيم جامعة الدول العربية ومؤسساتها، من أجل القيام بالمهام المنوطة بها لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وتمكينها من متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن القمم العربية والمجالس الوزارية للجامعة.

وفي ختام أعمالنا..

نحن قادة الدول العربية قررنا الموافقة على برنامج العمل الصادر عن قمة الكويت، ونؤكد تصميمنا على تنفيذ ما ورد في هذا الإعلان وملاحقه.

ونتوجه بالشكر إلى دولة الكويت حكومة وشعباً، وإلى صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت على استضافة المؤتمر، وإدارته الحكيمة لجلساته، كما نعرب عن اعتزازنا بالجهود المتصلة والمشاورات المكثفة التي قامت بها جامعة الدول العربية وأجهزتها، للتحضير وتوفير عوامل نجاح هذه القمة.

ثانيا:

برنامج العمل الصادر عن
القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

الكويت: 20 يناير / كانون الثاني 2009

برنامج العمل الصادر عن
القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية
الكويت: 20 يناير / كانون الثاني 2009

يمثل برنامج العمل خطوات تنفيذية لإعلان الكويت، وخريطة طريق مستقبلية موجهة للدول العربية، من أجل بلوغ الغايات والأهداف التي تبناها قادة الدول العربية المجتمعون في مؤتمر القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالكويت يومي 22-23 محرم 1430 الموافقين 19-20 يناير (كانون الثاني) 2009، والتي ترمي إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والارتقاء الاجتماعي والتنمية المستدامة لجميع الدول العربية، ويقوم القطاع الخاص بدور رئيسي داعم في تنفيذ هذا البرنامج التنموي للوطن العربي، ويكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمتابعة التنفيذ.

الأزمة المالية العالمية:

- استمرار مساندة المؤسسات المالية والمصرفية الوطنية لتحقيق الاستقرار في القطاع المالي للدول الأعضاء.
- تعزيز الجهود الرقابية والإشرافية على النظام المالي والمصرفي والتنسيق فيما بين الجهات الرقابية، وتطوير القوانين واللوائح المنظمة لمؤسسات القطاع المصرفي والمالي مع توفير الرقابة والإشراف الضروريين عليهما، وزيادة التعاون والتنسيق بين القطاعات المالية في الدول الأعضاء.
- تعزيز دور المؤسسات المالية العربية في التنسيق بين السياسات المالية للدول العربية الأعضاء.

التنمية الزراعية والأمن الغذائي العربي:

إن تحقيق الأمن الغذائي العربي يتطلب:

- تشجيع الاستثمار في مشروعات إنتاج السلع الغذائية، لاسيما الحبوب، وعلى نحو خاص في الدول العربية "ذات المزايا النسبية والتنافسية" في الإنتاج الزراعي، والمشروعات المرتبطة بها.
- تطوير السياسات الزراعية والغذائية للأقطار العربية، والتنسيق فيما بينها على نحو يعزز التنمية الزراعية والتكامل الاقتصادي العربي.
- تعزيز البحوث الزراعية والهندسة الحيوية للوصول لنوعيات وفيرة المحصول، وتوفير

الموارد اللازمة لذلك، وتوثيق الصلة بين مؤسسات البحوث العربية، وربطها بالمؤسسات البحثية العالمية.

تنمية القدرات البشرية:

إن تنمية القدرات البشرية تتطلب:

- بناء مجتمع عالي الإنتاجية بما في ذلك تمكين المرأة، قادر على تحقيق الرخاء للمواطنين، والمنافسة على المستوى الدولي، متسلح بالعلم والتقنية الحديثة.
- النهوض بالمهارات الإدارية والمهنية للعاملين على المستويين الحكومي والأهلي، ورفع القدرات العربية في مجال التخطيط الإستراتيجي، واكتساب القدرة التنافسية محلياً وعربياً ودولياً لمنشآتهم.
- تطوير إدارة المنشآت العربية وفقاً لأحدث الأساليب العلمية.

التنميـــة الصـــناعية:

إن تطوير القطاع الصناعي العربي يتطلب:-

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات العربية للتنمية الصناعية.
- تشجيع القطاع الخاص على التوسع في المشروعات الصناعية المشتركة، والاستفادة من تنوع المزايا النسبية بين الدول العربية.
- تطوير برامج التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في مجالات الصناعة بشقيها الإداري والفني.

الطاقـــــة:

من أجل تحقيق مستويات أفضل من المعيشة لمواطني الدول العربية، ولتلبية الطلب المتزايد على الطاقة بمختلف صورها، يتعين اتخاذ ما يلي:

- استكمال مشروعات الربط الكهربائي العربي.
- توسيع شبكات الغاز الطبيعي.
- تنمية استخدام مصادر الطاقة المتاحة ومنها: الطاقة المتجددة، الطاقة النووية للأغراض السلمية.
- كفاءة استخدام الطاقة في الإنتاج والاستهلاك.

- تنمية استخدام الطاقة الشمسية ودعم البحوث اللازمة لتطويرها.
- وضع الإطار التشريعي لإنشاء السوق العربية للطاقة الكهربائية.

النقـــــــل:

يقتضي تحقيق أهداف استكمال وتقوية الربط بين شبكات النقل العربية ما يلي:

- إعداد مخططات عامة لربط الدول العربية بمحاور رئيسية من الطرق والسكك الحديدية استناداً إلى دراسات فنية.
- استكمال البنية الأساسية لشبكات الربط البري بالطرق والسكك الحديدية، وتوحيد مواصفاتها الفنية.
- تنفيذ اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية، وبرنامج فتح الأجواء العربية.
- تطوير الموانئ والمطارات، وكافة مرافق النقل العربية، لزيادة قدرتها التنافسية.
- وضع آليات لتمويل مشروعات الربط على أسس تجارية بمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات وصناديق التمويل العربية والإقليمية.

الأمـن المائـي:

إن مواجهة التحديات المائية وتعزيز الأمن المائي العربي تتطلب:

- تطوير المصادر التقليدية وغير التقليدية للمياه والمحافظة عليها، وإعادة تدوير المياه بما في ذلك تنقية مياه الصرف الصحي كمصدر للري التكميلي، وتنفيذ مشاريع السدود والتخزين لرفع كفاءة تلبيتها للاحتياجات المختلفة.
- إجراء البحوث اللازمة لتخفيض كلفة تحلية مياه البحر وجعلها أكثر اقتصادية.
- ترشيد استخدام المياه لمختلف الأغراض وتحسين كفاءة توزيعها.
- تشجيع إدخال تقنيات الري المتطورة، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين لتشجعيهم على ذلك.
- تقديم العون الفني للدول العربية لدعم مشاريع تطوير وإدارة المياه.

التجـــــارة:

تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ورفع حجم التجارة البينية العربية، يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة التالية:

- الإسراع في تحقيق التكامل الإنتاجي، وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية في الأسواق

العربية والدولية.

- إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع العربية البينية.
- زيادة كفاءة التجارة العربية البينية.
- إعداد مواصفات موحدة للسلع العربية تتوافق مع المواصفات الدولية.
- استكمال المفاوضات الجارية في مجال تحرير تجارة الخدمات، وحث كافة الدول على المشاركة الفاعلة فيها.

ويتم ذلك من خلال:

خطة قصيرة الأجل لاستكمال بناء منطقة التجارة الحرة العربية (2009 – 2010)

1- إزالة العقبات التي تواجه تطبيقها.
2- بناء القدرات للدول العربية الأقل نموا.
3- تكثيف متابعة تطبيق المنطقة.
4- استكمال البنية المؤسسية للمنطقة.

الاتحاد الجمركي العربي:

التحرك نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي خلال الفترة 2010-2015 بتنفيذ البرامج التالية:

أولا: برامج الإعداد والتحضير لإقامة الاتحاد الجمركي.

ثانيا: البرامج الأساسية لبناء الاتحاد الجمركي العربي.

ثالثا: برامج البناء المؤسسي للاتحاد الجمركي وآليات عمله.

رابعا: برامج داعمة لإقامة الاتحاد الجمركي.

الاســـــتثمار:

لجعل السوق العربية أكثر جذبا للاستثمارات العربية يتطلب:

- قيام الدول العربية بتهيئة المناخ الاستثماري.
- تعزيز الاستفادة من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.
- تشجيع الاستثمار الخاص في المجالات الزراعية والصناعية، وفي البنية الأساسية.
- تعزيز دور محكمة الاستثمار العربية.

التمويل والمؤسسات المالية:

أن تضطلع المؤسسات المالية بدور رئيس في تعزيز إمكانات الدول العربية في مجالات:

- تهيئة مناخ الاستثمار المناسب.
- تطوير نظم الدفع والتسوية، على أن تتم تلك العملية بقدر من التجانس والتنسيق، وتسهيل عملية الاندماج التدريجي.
- التحرك نحو تسوية المدفوعات إقليمياً، بما يسهل عملية المقاصة البينية بقصر اللجوء إلى المراكز المالية العالمية فيما يتعلق بالفروق الصافية، بما يمهد الطريق لتسوية التعاملات البينية التجارية بالعملات المحلية.
- تفعيل آليات تمويل مشروعات القطاع الخاص وتشجيعه على إنشاء آليات تمويلية أخرى.

الاتصالات وتقنية المعلومات:

يتطلب توسيع سوق الاتصالات وتقنية المعلومات في الوطن العربي اتخاذ ما يلي:

- تفعيل الإستراتيجية العربية لتقنية المعلومات والاتصالات.
- دعم مجال الاتصالات، وتطويره ذاتيا، والنهوض بالقدرات التقنية والإلكترونية، للأقطار العربية.
- دعم اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات، بما في ذلك من دعم مراكز البحوث العربية.
- توظيف مخرجات قطاع المعلومات والاتصالات لخدمة التنمية العربية الشاملة.
- إنشاء "حاضنات" للبحث والتطوير في الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث العربية، لتشجيع الباحثين والعلماء والمفكرين على استثمار أفكارهم عمليا.
- تمكين المنشآت المتوسطة والصغيرة من استيعاب التقدم التقني.

التعليم والبحث العلمي:

التعليم بوصفه إنماء لشخصية الإنسان واستثماراً في بناء القدرات البشرية، وأساساً لنهضة المجتمع والتنمية البشرية المستدامة يتطلب إتباع السياسات التي تحقق:

- وضع تطوير التربية والتعليم على رأس أولويات الدول العربية.
- تنفيذ "خطة تطوير التعليم في الوطن العربي وآليات تنفيذها" التي اعتمدتها قمة دمشق 2008.
- تكثيف الجهود من أجل القضاء على الأمية في الوطن العربي.
- الربط بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية المستدامة وسوق العمل.
- التنسيق بين البلدان العربية من أجل تسهيل الاعتراف بالمؤهلات العلمية.

- توطين المعرفة والتقنيات الحديثة.
- بناء مجتمع المعرفة، وتطوير الطاقات البشرية القادرة على المنافسة العالمية.
- اتخاذ التدابير اللازمة للحد من هجرة العقول.
- التأكيد على ضرورة الحفاظ على مكانة اللغة العربية.

الخدمات الصحية:

رفع مستوى الخدمات الصحية في المجتمعات العربية من خلال:

- التوسع في خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وخاصة التأمين الصحي.
- التغطية الكاملة للمناطق الحضرية والريفية والصحراوية بالرعاية الصحية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية.
- التنسيق والتكامل بين الشركات المنتجة للدواء في الوطن العربي، في إطار إستراتيجية واضحة للتصنيع الدوائي العربي، واعتباره أحد مقومات الأمن القومي.
- تيسير إجراءات تسجيل الدواء في الدول العربية، والاعتراف المتبادل بها.

الحد من البطالة:

يتطلب مواجهة زيادة معدلات البطالة في الدول العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق:

- توفير قاعدة بيانات عن واقع البطالة في الدول العربية.
- تنفيذ برامج إعادة تأهيل وتدريب العاطلين وفقاً لمتطلبات سوق العمل، بمشاركة القطاع الخاص.
- توفير مصادر التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- مشاركة مؤسسات رجال الأعمال والغرف الصناعية في تنفيذ برامج التأهيل والتدريب.
- تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الدول العربية في مجال العمل.
- تكليف منظمة العمل العربية لتنفيذ مشروع البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة من خلال أجهزتها القائمة.

الملكية الفكرية:

اتساقا مع الاتفاقات الدولية، وحفاظاً على الحقوق العربية يتعين إتباع ما يلي:

- اتخاذ الخطوات اللازمة على الصعيد الوطني لحماية حقوق الملكية الفكرية للمبدعين والمبتكرين.

- توفير الموارد المالية والدعم الفني لتشجيع المخترعين على مزيد من الاختراعات، واستكمال وتطبيق اختراعاتهم.
- زيادة الاهتمام بحقوق الملكية الفكرية وتوظيفها للتقدم الاقتصادي والتنموي للدول العربية.
- تطوير التشريعات الوطنية بما يتواءم مع الالتزامات الدولية.
- وضع الآليات الملائمة لتعزيز التنسيق والتعاون بين الدول العربية لمحاربة التقليد والاستغلال غير المشروع وتبادل التشريعات والتجارب والتطبيقات القضائية، بما في ذلك الإجراءات والتدابير المتخذة، لحماية حقوق المبتكرين والمبدعين العرب.

الهجـــــــــرة:

يتطلب التعامل مع الهجرة ما يلي:

- تنظيم هجرة العمال العرب إلى الخارج.
- صيانة حقوق العمال المهاجرين خارج الوطن العربي.
- تعزيز فوائد الهجرة لصالح التنمية والتكامل الإقليمي العربي.
- زيادة مساهمة الكفاءات بالمهجر في جهود التنمية وطنياً وعربياً.
- التأكيد على مبدأ المسئولية المشتركة بين الدول المصدرة والمستقبلة، لرعاية المهاجرين واستيعاب العائدين، ومحاربة الهجرة غير الشرعية.
- التفاوض العربي الجماعي مع الأطراف الأجنبية لحماية حقوق المهاجرين، وتنسيق المواقف العربية لخدمة قضاياهم.

الشـــــباب:

تعزيز دور الشباب يتطلب:

- تمكين الشباب العربي وضمان مشاركته الفاعلة في عملية التنمية بمختلف مجالاتها، وتشجيع روح المبادرة لديه.
- تنمية قدرات الشباب بشكل متكامل وإيلاء رعايتهم صحياً ومعنوياً باهتمام كبير وعلى وجه خاص زيادة الوعي لديهم بمخاطر التدخين والمخدرات.
- بناء قاعدة معلومات لرصد الواقع الاجتماعي والاقتصادي للشباب العربي.

الإســـــكان:

توفير السكن المناسب يتطلب:

- قيام الدولة بإنشاء إسكان مناسب منخفض التكلفة.
- تنظيم التخطيط العمراني في المدن الجديدة.
- تشجيع الحركة التعاونية في بناء إسكان مناسب.
- الحد من انتشار العشوائيات.
- تعزيز ودعم الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل، في إطار برنامج شامل للاستثمار العقاري في المنطقة العربية.

الحد من الفقر:

إن الحد من الفقر يتطلب:

- تحقيق أهداف الألفية، والحد من وطأة الفقر، وإيجاد فرص العمل للشباب، وزيادة النمو الاقتصادي في المنطقة ورفع مستوى مرونة سوق العمل.
- تنفيذ الإعلان العربي لتحقيق الأهداف التنموية للألفية بهدف إيجاد السبل الكفيلة التي تمكن الدول العربية الأقل نموا من متابعة تحقيق الأهداف التنموية للألفية برسم السياسات الملائمة ووضع الإطار الزمني لها، والبحث في العقبات واقتراح المنهجيات التي تكفل لخطط التنمية النجاح المطلوب.

البيئـــــــة:

استدامة البيئة العربية تتطلب:

- تفعيل الإعلان الوزاري العربي حول التغير المناخي.
- بناء وتعزيز القدرات للحد من مخاطر الكوارث وحالات الطوارئ.
- تطوير الهياكل المؤسسية والتشريعات والسياسات لحماية البيئة العربية، وتطبيق الإدارة المتكاملة للنفايات.
- تعزيز دور المؤسسات العربية المعنية بالبيئة بما في ذلك مرفق البيئة العربي.
- تشجيع الجمعيات غير الحكومية ووسائل الإعلام في توعية المواطنين ومتخذي القرار بمختلف قضايا البيئة.

الســـــياحة:

رفع نسبة مساهمة السياحة العربية في الاقتصادات العربية عن طريق:

- تشجيع السياحة العربية البينية.

- مراعاة مفاهيم السياحة المستدامة لحماية المقومات السياحية التي تتمتع بها الدول العربية.
- توفير المناخ الملائم للاستثمار في القطاع السياحي لتشجيع القطاع الخاص العربي على زيادة استثماراته في هذا القطاع.
- تنمية وتأهيل الكوادر العربية المشتغلة في صناعة السياحة.

القطاع الخاص:

القطاع الخاص ركيزة للعمل الاقتصادي والتنموي المشترك، وتشجيعه يتطلب:

- قيام القطاع الخاص العربي بمسئوليات متزايدة في النشاط الاقتصادي بالدول العربية.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص.
- تسهيل إجراءات انتقال رجال الأعمال والمستثمرين العرب.
- تشجيع وتسهيل الاستثمار العربي الخاص في الدول العربية.

المجتمع المدني:

يضطلع المجتمع المدني بأدوار مكملة للجهود الحكومية وموازية لها، لتحقيق المزيد من التنمية، مما يتطلب:

- تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني لتضطلع بمسئولياتها تجاه المجتمع.
- تطوير التشريعات في الدول العربية لتعزيز التعاون بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني.
- تبادل التجارب الناجحة بين مؤسسات المجتمع المدني.

العلاقات العربية الدولية:

الدفع بالعلاقات العربية مع مختلف الدول والتجمعات الدولية بما يحقق المصالح المتبادلة من خلال:

- تعزيز علاقات التعاون في مختلف المجالات مع الدول والتجمعات والتكتلات الإقليمية والدولية.
- زيادة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، وتطوير العلاقة بين العالم العربي والمنظمات الدولية.
- دعم المواقف العربية في المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك دعم جهود الدول العربية الساعية إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

تنفيذ برنامج العمل:

دعوة الدول العربية إلى وضع السياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ برنامج العمل بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمجالس الوزارية، والمنظمات العربية المتخصصة، ومؤسسات التمويل العربية، وبمشاركة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

آليـــــة المتابعـــــــة:

يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ الإعلان، وبرنامج العمل، وقرارات القمة، وتقديم تقارير متابعة حول التقدم المحرز في التنفيذ بشكل دوري إلى القمم العربية.

ثالثا:

البيان والقرارات الصادرة عن

القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية

ق-032/(01/09)/27- ص(0890)

بيان بشأن
العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة

-

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المنعقد في دولة الكويت بتاريخ 19-2009/1/20، وبعد أن تدارس مستجدات الوضع الخطير الناجم عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والخطوات الواجب اتخاذها،

يتوجه المجلس بتحية إكبار وإجلال للشعب الفلسطيني في مقاومته الباسلة لمواجهة العدوان الإسرائيلي، ويدين هذا العدوان الهمجي الذي أوقع الآلاف من الشهداء والجرحى واحدث دماراً هائلاً، ويطالب بوقف العدوان الإسرائيلي والانسحاب فورياً من قطاع غزة، وتثبيت وقف إطلاق النار ورفع الحصار الجائر، ويحمل إسرائيل المسؤولية القانونية عما ارتكبته من جرائم حرب واتخاذ ما يلزم نحو ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم.

كما أكد القادة عزمهم على تقديم كافة أشكال الدعم لمساعدة الشعب الفلسطيني وإعادة إعمار غزة، ورحبوا بالمساهمات التي تم الإعلان عنها في هذا الإطار.

كما كلف القادة وزراء الخارجية والأمين العام بمتابعة التشاور حول مستجدات هذا الموضوع، والدفع بالجهود العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، وتنقية الأجواء العربية بالبناء على مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود وما تم تحقيقه في قمة الكويت في هذا المجال. كما يتوجهون بالشكر والتقدير إلى صاحب السمو الأمير صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت على ما قام به من مساعٍ حميدة وجهود مقدرة لإنجاح أعمال القمة.

(بيان قمة رقم 1 د.ع (1)- ج 4 - 2009/1/20)

إعادة إعمار قطاع غزة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
- **وإذ يشيد بصمود أهالي قطاع غزة،**
- **وإذ يشير إلى بشاعة ما ارتكبته إسرائيل من تدمير وحشي لقطاع غزة،**
- **وإذ يحمل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، مسؤولية تدمير قطاع غزة والالتزامات المترتبة على إعادة إعمار ما دمره عدوانها على قطاع غزة والشعب الفلسطيني،**
- **وإذ يؤكد على أهمية مساعدة أهالي قطاع غزة على مواجهة آثار هذا التدمير الوحشي،**
- **وإذ يؤكد أهمية وضع آلية عملية مناسبة لدعم صمود أهالي قطاع غزة وتأهيل اقتصاد القطاع،**
- **وإذ يؤكد على استمرار الدعم المقدم لصمود الشعب الفلسطيني، وللسلطة الوطنية الفلسطينية وعبرها،**

يقـــرر

1- **إعادة إعمار قطاع غزة من خلال برامج إعادة تأهيل وبناء، بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وفق الآليات العربية والدولية المعتمدة لدعم الشعب الفلسطيني.**
2- **الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة لأهالي قطاع غزة.**
3- **دعوة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لسرعة حصر وتقييم لحجم الدمار الذي لحق بقطاع غزة.**
4- **الترحيب بدعوة جمهورية مصر العربية بتنظيم مؤتمر دولي للمانحين بهدف توفير التمويل اللازم لإعادة إعمار قطاع غزة، ووضع الآلية المناسبة لذلك، والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة للمنظمات الإقليمية والدولية.**

(ق.ق: 1 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

الأوضاع الصحية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
  - **وعلى قرار مجلس وزراء الصحة العرب الصادر عن اجتماعه الطارئ الذي عقد في الرياض بتاريخ 13 يناير/كانون ثاني 2009 بشأن الأوضاع الصحية والإنسانية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة،**
- **وإذ يؤكد على القرارات والمواثيق الدولية لحماية حقوق الإنسان ومنها الحماية الصحية،**
- **وإذ يعرب عن إدانته للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وممارسات العنف والقتل والقمع والحصار التي تتفاقم حدتها على المدنيين العزل، وأسفرت عن سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى لاسيما الأطفال والنساء وكبار السن،**
- **وإذ يشير إلى التدهور الشديد للأوضاع الصحية والنقص الحاد في الموارد المالية والطبية والبشرية في قطاع غزة،**
- **وإذ يؤكد على حق المرضى والعاملين الطبيين وغيرهم في الوصول إلى المؤسسات الصحية في قطاع غزة،**
- **وإذ يدين عدم احترام جيش الاحتلال الإسرائيلي لسيارات الإسعاف الفلسطينية والعاملين الطبيين وعدم ضمان الحماية لهم مما أدى إلى وقوع ضحايا بين أولئك العاملين والقيود التي تفرضها قوات الاحتلال على حركتهم مما يعد انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي،**

<u>يقـــرر</u>

1- تقديم الدعم المادي والفني اللازم لإعادة تأهيل البنية التحتية للخدمات الصحية وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان القطاع، وتكليف مجلس وزراء الصحة العرب بإنشاء المستشفيات الميدانية في قطاع غزة، وتوفير الطواقم الطبية والكوادر الصحية القادرة على توفير الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الطبية.

2- الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة، تكليف المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية إرسال لجنة لتقصي الحقائق بشأن الأوضاع الصحية والاجتماعية والمعيشية في قطاع غزة ورفع تقرير عن الآثار المباشرة وغير المباشرة لاستخدام إسرائيل للأسلحة المحرمة دولياً على الصحة العامة للشعب الفلسطيني والأضرار الناجمة عنها.

3- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية، بمطالبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقديم كافة أشكال الدعم المادي والصحي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، بما في ذلك إقامة المستشفيات الميدانية، وتفعيل الاتفاقيات الدولية فيما يخص حماية الطواقم الطبية وسيارات الإسعاف ومنع الاعتداءات عليهم.

4- الدعوة لعقد اجتماع عاجل للدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب والواقعين تحت الاحتلال العسكري، لإعمال مبادئ الاتفاقية وتطبيق بنودها لحماية المدنيين في قطاع غزة من الاعتداءات العسكرية عليهم وعلى ممتلكاتهم.

(ق.ق: 2 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
  - **وعلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية رقم (ق 1756- د.غ.ع -2008/12/4)،**
  - **وعلى دراسة صندوق النقد العربي حول " الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصادات العربية"،**
  - **وعلى دراسة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك"،**
  - **وعلى نتائج الاجتماع المشترك لوزراء المالية العرب ومحافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية ورؤساء صناديق التمويل العربية لبحث تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية الذي عقد بالكويت يوم 14 /2009/1،**

<u>يقـــرر</u>

1- **التأكيد على استمرار مساندة الدول العربية لمؤسساتها المالية الوطنية وتعزيز الرقابة والإشراف عليها.**
2- **ممارسة الدول العربية دوراً أكثر فاعلية في العلاقات الاقتصادية الدولية والمشاركة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي.**
3- **قيام محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بزيادة التنسيق والترابط بين الأجهزة الرقابية في الدول العربية.**
4- **التأكيد على استمرار تقديم الدعم للمؤسسات المالية العربية للقيام بدور فاعل في زيادة التدفقات المالية العربية والاستثمارات العربية البينية وعلى الأخص المشاريع التكاملية العربية، ومساعدة الدول العربية في جهودها لتحسين مناخ الاستثمار.**
5- **اتخاذ التدابير اللازمة من قبل المؤسسات المالية العربية لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية وتقديم بدائل لسبل مواجهة ذلك.**

6- التأكيد على أهمية استقرار أسعار النفط في السوق العالمية بما يراعي المصالح الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين.

7- زيادة التنسيق بين وزراء المالية في الدول العربية وتكليفهم ببحث الأسلوب الأمثل لذلك.

(ق.ق: 3 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

مشروعات الربط الكهربائي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
  - **وعلى وثيقة مشروع "تعزيز مشروعات الربط الكهربائي العربي" المقدمة من المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء،**
  - **وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،**
- **وإذ يستذكر قرارات القمم العربية المتعاقبة في هذا الصدد: القرار رقم 212 (الفقرة ثالثاً) الصادر عن القمة الثالثة عشرة (عمان 2001)، والقرار رقم 236 الصادر عن القمة الرابعة عشرة (بيروت 2002)، والقرار رقم 311 الصادر عن القمة العربية السابعة عشرة (الجزائر 2005)،**
- **وإذ يؤكد على أهمية القرار رقم 399 الصادر عن القمة العربية التاسعة عشرة (الرياض 2007) حول إنجاز دراسة "الربط الكهربائي العربي الشامل وتقييم استغلال الغاز الطبيعي لتصدير الكهرباء" ودورها في إنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية،**

<u>يقـــرر</u>

أولاً: الإسراع في الانتهاء من مشروعات الربط الكهربائي العربي وفقاً لوثيقة المشروع "تعزيز مشروعات الربط الكهربائي العربي"، والعمل على استكمال ما تبقى وفقاً للأولويات التي يقرها مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء.

ثانياً: أن تقوم الدول العربية باتخاذ الخطوات اللازمة لوضع مشروعات الربط الكهربائي العربي موضع التنفيذ دون عوائق، بما في ذلك تعديل ومواءمة واستحداث التشريعات الوطنية، والأطر التنظيمية ذات الصلة.

ثالثاً: الطلب من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مواصلة توفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات الربط الكهربائي العربي، ووضع آلية لتمويل تنفيذ هذه المشروعات على

أسس تجارية بمشاركة القطاع الخاص، والتأكيد على أهمية دور ذلك القطاع في نقل وتوطين التقنية الحديثة.

رابعاً: إشراك القطاع الخاص في المشاريع الخاصة بإنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية.

خامساً: تكليف مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بوضع البرنامج الزمني وآلية التنفيذ لاستكمال مشروعات الربط الكهربائي العربي، وإعداد تقرير دوري للقمة حول التقدم المحرز في هذا الشأن.

(ق.ق: 4 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،
  - وعلى وثيقة مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية التي وافق عليها مجلس وزراء النقل العرب بموجب قراره رقم (308) الصادر في دورته (21) بتاريخ 2008/10/29،
  - وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،
- وإذ يستذكر القرارات المتعاقبة للقمة العربية بشأن تعزيز قطاع النقل العربي وتقوية شبكة الربط العربية براً وبحراً وجواً،
- وإذ يستذكر الاتفاقين الإقليميين المعتمدين في إطار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن الطرق والسكك الحديدية الدولية في المشرق العربي وكذلك البرامج والمشاريع في هذين المجالين والمتفق عليها في إطار اتحاد المغرب العربي،
- وإدراكاً لأهمية تحقيق الربط بين الدول العربية بشبكات متكاملة من البنى الأساسية اللازمة لتيسير التكامل الاقتصادي العربي،
- وفي إطار رؤية إستراتيجية متكاملة لتطوير قطاع النقل العربي بأنماطه المختلفة براً وبحراً وجواً،
- ونظراً للمزايا المؤكدة للسكك الحديدية من حيث كلفة النقل وسلامته وتوفير الطاقة،
- وإذ يشكر الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على التزامه بتمويل إنجاز دراسة فنية واقتصادية مستفيضة للمخطط المذكور،

يقـــرر

أولاً: إطلاق مشروع الربط البري العربي بالسكك الحديدية، طبقاً لوثيقة المخطط التي وافق عليها مجلس وزراء النقل العرب، وقيام الدول الأعضاء باتخاذ الخطوات اللازمة لتعديل

ومواءمة التشريعات الوطنية والأطر التنظيمية ذات الصلة لوضع مشروعات المخطط موضع التنفيذ دون معوقات.

ثانيا: وضع آلية لتمويل تنفيذ هذه المشروعات على أسس تجارية، تكون المساهمة فيها مفتوحة أمام القطاع الخاص ومؤسسات التمويل العربية وصناديق التمويل العربية والإقليمية والدولية. ودعوة القطاع الخاص إلى الاستثمار في تنفيذ وتشغيل تلك المشروعات.

ثالثاً: الطلب من مؤسسات التمويل العربية والإقليمية والدولية المساهمة في تمويل تنفيذ هذه المشروعات.

رابعاً: تكليف مجلس وزراء النقل العرب بمتابعة تنفيذ مشروعات مخطط الربط البري العربي بالسكك الحديدية، وما يتطلبه ذلك من إعداد اتفاقية لهذا الغرض. وتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز في التنفيذ إلى القمة.

(ق.ق: 5 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
  - **وعلى الإستراتيجية العربية للتنمية الزراعية المستدامة المعتمدة من قمة الرياض 2007،**
  - **وعلى إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية 2008،**
  - **وعلى وثيقة مشروع البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي 2008 المقدمة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الموافق عليها من قبل الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورتها (30) بالقرار رقم (ق 23 بتاريخ 2008/4/30)،**
  - **وعلى إعلان المؤتمر رفيع المستوى لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية (روما 2008/6/5)،**
  - **وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،**

- **وإدراكاً بأن حالة عدم الاستقرار التي تتسم بها الأسواق العالمية للسلع الغذائية وتذبذب أسعارها وتزايد استخدام المحاصيل الغذائية من قبل بعض الدول المتقدمة لإنتاج الوقود الحيوي، تعرض المنطقة العربية للمخاطر، ولها تداعياتها على الأمن الغذائي العربي على المديين القصير والطويل، خصوصاً في ظل تزايد الفجوة الغذائية العربية ومحدودية الاستثمار في المشروعات التكاملية الزراعية العربية،**
- **وإيماناً بقدرة المنطقة العربية على الاعتماد على الذات لإنتاج الجزء الأكبر من احتياجاتها الغذائية، وتوفير وإتاحة إمدادات غذائية كافية للشعوب العربية، خاصة من السلع الغذائية الأساسية،**

- **والتزاماً بتحقيق الأمن الغذائي العربي، باعتباره سياسة وطنية وعربية دائمة لتحقيق الأمن القومي العربي،**

- **وإذ يرحب باقتراح منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عقد مؤتمر عالمي لرؤساء الدول والحكومات في عام 2009 حول حوكمة الأمن الغذائي العالمي،**

يقـــرر

أولاً: **إطلاق البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي.**

ثانياً: **تكليف حكومات الدول العربية المستفيدة من مكونات البرنامج بمنح مزايا تفضيلية خاصة للاستثمار في المجالات المحددة بالبرنامج.**

ثالثاً: **الطلب من المؤسسات والصناديق الإنمائية العربية والإقليمية والدولية المساهمة في توفير المتطلبات المالية اللازمة في تنفيذ البرنامج.**

رابعاً: **دعوة القطاع الخاص إلى الاستثمار في تنفيذ البرنامج.**

خامساً: **تكليف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بمتابعة التنفيذ، بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية وتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.**

(ق.ق: 6 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

الاتحاد الجمركي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
  - **وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،**
- **وإذ يستذكر المجلس قراراته السابقة بشأن إقامة الاتحاد الجمركي العربي، وآخرها قرار قمة الرياض 2007 رقم 392 بشأن الموافقة على الهيكل العام للبرنامج التنفيذي للاتحاد الجمركي العربي،**
- **والتزاماً بإنهاء كافة القيود غير الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي تعيق تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،**
- **وتأكيداً لرغبة القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في البدء باتخاذ الخطوات العملية نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي وصولا إلى السوق العربية المشتركة،**

يقـــرر

أولاً: **الانتهاء من استكمال كافة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي والتطبيق الكامل له عام 2015. واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من قبل الدول المؤهلة، تمهيداً للوصول إلى السوق العربية المشتركة.**

ثانيا: **تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنجاز كافة الإجراءات اللازمة لذلك، وفق التوقيتات المحددة في برنامج العمل لإقامة الاتحاد الجمركي العربي.**

ثالثا: **أن يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً دورياً عن التقدم المحرز إلى القمة.**

(ق.ق: 7 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

الأمـن المائــي العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
  - **وعلى قرار الجمعية العمومية للمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) في دورته (29) رقم 9 بتاريخ 21-22 مايو/أيار 2008 الذي اعتمد وثيقة مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية، المقدم من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)،**
  - **وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،**
- **وإذ يستذكر أن المنطقة العربية بها 5% من سكان العالم و1% فقط من موارد المياه العالمية وأن 60% من موارد المنطقة العربية المائية تأتي من خارج المنطقة وهو ما يجعل المنطقة العربية من أفقر مناطق العالم في موارد المياه، كما تواجهها تحديات تؤثر على الأمن القومي العربي،**
- **وفي ظل التحديات التي يفرضها تغير المناخ وزيادة حرارة الأرض وما ينتج عنها من آثار سلبية على الموارد المائية المحدودة في الوطن العربي التي تعاني من عجز يتوقع أن يزداد في المستقبل، وما يمكن أن يترتب عليه من تبعات سياسية واقتصادية واجتماعية،**
- **وإيماناً بأهمية اعتماد النهج المتكامل في إدارة الموارد المائية، ورفع كفاءة استعمال المياه في المنطقة العربية، وتوطين التقنيات المناسبة في إدارة تلك الموارد، وضرورة التوسع في استعمال الموارد المائية غير التقليدية،**

<u>يقـــرر</u>

أولاً: تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بوضع إستراتيجية للأمن المائي في المنطقة العربية لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للتنمية المستدامة.

ثانيا: 1- الموافقة على مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية.

2- دعوة صناديق ومؤسسات التمويل العربية للمساهمة في تمويل تنفيذ المشروع.

3- تكليف المجلس الوزاري العربي للمياه بالتعاون مع المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة في متابعة تنفيذ المشروع بالتعاون مع المؤسسات الوطنية المعنية بالدول العربية.

ثالثاً : أن يقدم المجلس الوزاري العربي للمياه تقريراً دورياً حول التقدم المحرز في تنفيذ القرار إلى القمة.

(ق.ق: 8 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
  - **وعلى قرار مؤتمر العمل العربي رقم 1369 بتاريخ 2008/3/1،**
  - **وعلى وثيقة البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية،**
  - **وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،**
  - **وعلى نتائج المنتدى العربي للتنمية والتشغيل (الدوحة : 15-2008/11/16) وإعلان الدوحة الصادر عنه،**
- **وإذ يؤكد على أن العمل قيمة إنسانية وحضارية، وأن العمل حق وواجب يجب توفيره بكفاية وعدل،**
- **وإذ يؤكد مجدداً على أن التشغيل المنتج من أهم مضامين التنمية،**
- **وإذ يشير إلى أن البطالة أصبحت ظاهرة عامة تهدد السلم الاجتماعي،**

يقـــرر

أولا: **تنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية من خلال منظمة العمل العربية وأجهزتها القائمة والجهات المعنية في الدول العربية.**

ثانيا: **اعتماد الفترة من 2010 – 2020 عقداً عربياً للتشغيل وخفض البطالة إلى النصف بحلول عام 2020، وإعطاء أولوية متقدمة في سياسات التنمية في الدول العربية لدعم التشغيل المجزي والمنتج وإيجاد فرص العمل، والحد من البطالة، وتحسين ظروف حياة وعمل المشتغلين.**

ثالثا: **تركيز الجهود الوطنية والعربية لدعم التنمية البشرية والتدريب الفعال المتوافق مع احتياجات سوق العمل، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعامل العربي، والسعي لتطوير ثلاثة من مراكز التدريب القائمة في الدول العربية.**

رابعا: **تتخذ حكومات الدول العربية الإجراءات اللازمة لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول الأعضاء وفقاً لمتطلباتها.**

خامساً: **دعم مبادرات القطاع الخاص ومؤسسات وصناديق التمويل العربية لتنفيذ برامج التشغيل وخفض معدلات البطالة على المستويين الوطني والعربي.**

سادساً: **تكليف منظمة العمل العربية والأمانة العامة للجامعة بتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.**

(ق.ق: 9 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
  - **وعلى وثيقة البرنامج العربي لتنفيذ الإستراتيجية العربية للحد من الفقر في الدول العربية،**
  - **وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،**
- **وإذ يؤكد على كافة قراراته المتعلقة بسياسات خفض الفقر في الوطن العربي وقرار قمة بيروت د.ع (14) رقم 240 بتاريخ 2002/3/28 بشأن معالجة الفقر في الوطن العربي،**
- **وإذ يشيد بما حققته الدول العربية في مجال خفض الفقر،**
- **وحرصاً على تحسين مستوى الحياة وزيادة الرفاه لمواطني الدول العربية،**
- **وإذ يؤكد من جديد على عزم القادة العرب، على تحقيق التقدم الاجتماعي، وإنهاء كافة مظاهر التهميش والإقصاء، والحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي في المجتمعات العربية،**
- **وإذ يؤكد على أهمية مواصلة البرامج الخاصة بسياسات خفض الفقر وتوفير التمويل اللازم لشبكات الأمن الاجتماعي،**
- **وإذ يشدد على الالتزام بإنجاز الأهداف التنموية للألفية وتعزيز مساراتها وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 55/2 بتاريخ 2000/9/8،**

<u>يقـــرر</u>

أولا: تنفيذ البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية لمدة 4 سنوات وتمويل مشروعاته، ودعوة مؤسسات التمويل العربية إلى المساهمة في تمويله.

ثانيا: وضع سياسات اقتصادية اجتماعية تتيح خفض معدلات الفقر إلى النصف في فترة أقصاها 2015.

ثالثاً: الالتزام بتمويل شبكات الأمن الاجتماعي، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة

والمتوسطة.

رابعا: تكليف مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بمتابعة تنفيذ البرنامج، وتقديم تقرير حول التقدم المحرز في هذا الشأن إلى القمة.

(ق.ق: 10 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
  - **وعلى وثيقة البرنامج العربي لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية في الدول العربية الأقل نمواً،**
  - **وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،**
- **وإذ يؤكد على قراراته السابقة وآخرها قرار قمة الخرطوم د.ع (18) رقم 356 بتاريخ 2006/3/29 بشأن الإعلان العربي للأهداف التنموية للألفية،**
- **وإذ يقر بالأهمية القصوى لإنجاز برامج التنمية البشرية واستدامتها من أجل توسيع خيارات الناس،**
- **وإذ يشدد على الالتزام بإنجاز الأهداف التنموية للألفية وتعزيز مساراتها وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 55/2 بتاريخ 2000/9/8،**

<u>يقـــرر</u>

أولا: تنفيذ الإعلان العربي لتحقيق الأهداف التنموية للألفية خلال الفترة 2009-2015 مع التركيز على الدول العربية الأقل نمواً.

ثانيا: تقوم الدول العربية الأقل نمواً بتقديم تقرير سنوي إلى الأمانة العامة للجامعة حول ما أحرزته من تقدم في تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، ويتم تحديد المساعدات وفقاً لما يتم إحرازه من تقدم في هذا الشأن.

ثالثا: تكليف المجالس الوزارية، والمنظمات العربية المتخصصة بالتنسيق مع الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ البرنامج وتقديم تقرير حول التقدم المحرز إلى القمة.

(ق.ق: 11 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

تطوير التعليم في الوطن العربي

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
  - **وعلى قرارات القمة العربية ذات الصلة بتطوير التعليم في الوطن العربي،**
  - **وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،**
- **وإذ يؤكد على قرارات القمة العربية في الخرطوم 2006، والرياض 2007، ودمشق 2008، بشأن تطوير التعليم في الوطن العربي،**
- **وإذ يؤكد على أهمية تطوير التعليم في الوطن العربي بوصفه مكوناً رئيساً للتنمية الشاملة في الدول العربية، والارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي،**
- **وإذ يشير إلى ضرورة الاهتمام بتنفيذ ما ورد من أهداف ووسائل وبرامج في خطة تطوير التعليم في الوطن العربي،**

<u>يقـــرر</u>

أولا: قيام الدول العربية بتنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي خلال الفترة 2009-2019، وتعمل كل دولة على زيادة موازنة وزارة التعليم لديها، وتخصيص كافة الموارد اللازمة لها.

ثانيا: دعم جهود الأمانة العامة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتنفيذ الخطة وبرامجها ومشاريعها، وتكليفهما بإعداد تقارير دورية عما يتم إحرازه في هذا الشأن، ترفع إلى القمة.

(ق.ق: 12 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

تحسين مستوى الرعاية الصحية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
  - **وعلى القرارات الصادرة عن القمة العربية ذات الصلة بتطوير وتحسين الرعاية الصحية،**
  - **وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (2-4 ديسمبر/كانون الأول 2008)،**
- **وإذ يؤكد على تحسين مستوى الصحة العامة لمواطني الدول العربية، وتوحيد الجهود العربية في مختلف المجالات الصحية، والالتزام بالإستراتيجية العالمية للنظام الغذائي والنشاط البدني والصحي،**
- **وإدراكا لأهمية تطوير المؤسسات الصحية في الدول الأعضاء، والعمل على تحسين الأداء وفقا لمعايير الجودة المعتمدة،**
- **وإذ يشيد بالإنجازات التي حققتها الدول الأعضاء في الحد من انتشار الأمراض المعدية، وإدراكاً لأهمية مكافحة الأمراض غير المعدية وعلى رأسها داء السكري الذي تزايدت معدلات المصابين به في الدول العربية،**

<u>يقـــرر</u>

أولاً: مواصلة حكومات الدول العربية تحسين مستوى خدمات الرعاية الصحية الأولية وتطبيق نموذج طب الأسرة في دولها، ووضع ذلك في قمة أولويات برامج وزارات الصحة العربية، وتكليف مجلس وزراء الصحة العرب بإعداد مشروع عربي متكامل بهذا الشأن.

ثانياً: تخصيص الموارد المالية اللازمة لوزارة الصحة في كل دولة وفقاً للمعايير الدولية لمنظمة الصحة العالمية بهذا الشأن.

ثالثاً: تكليف مجلس وزراء الصحة العرب بتقديم تقرير دوري حول التقدم المحرز إلى القمة.

(ق.ق: 13 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

دور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
  - **وعلى ورقة الاتحاد العام لغرف التجارة والزراعة والصناعة للبلاد العربية حول رؤية القطاع الخاص ومطالبه لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي،**
- **وتثميناً لجهود القطاع الخاص ومشاركته الفاعلة في الإعداد والتحضير للقمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**

يقـــرر

1- مباركة جهود القطاع الخاص العربي في دعم العمل العربي المشترك ودعوته إلى الاستمرار في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية العربية.

2- دعم مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الوطنية وفي تنفيذ مشروعات عربية مشتركة من أجل تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك.

3- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

(ق.ق: 14 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

تفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
- **وإذ يؤكد على دور الشراكة الاجتماعية في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية،**
- **وإذ يشير إلى الدور المتنامي لمنظمات المجتمع المدني العربية في مختلف مجالات الحياة العامة،**
- **وإذ يستذكر قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة رقم (280) د.ع (16) بتاريخ 2004/5/23 بشأن تطوير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والقرار رقم 433 د.ع (20) بتاريخ 2008/3/30 بشأن دعم وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني العربية،**

يقـــرر

1- تفعيل دور المجتمع المدني في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتعزيز الشراكة مع منظماته ومؤسساته، بما يحقق الأهداف التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

2- دعم جهود منظمات المجتمع المدني العربية، على الصعيدين الإقليمي والدولي وخاصة نشاطاتها الرامية لإبراز الهوية العربية.

(ق.ق: 15 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

التحضير للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية القادمة

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
  - **وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (ق.ق365 – د.ع(19) – 2007/3/29) بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة للجامعة بالإعداد للقمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية،**
  - **وعلى مذكرة جمهورية مصر العربية بشأن طلب استضافتها للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية القادمة،**
  - **وعلى تقرير وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته غير العادية (مقر الأمانة العامة للجامعة:2-2008/12/4)،**

<u>يقـــرر</u>

1- الترحيب بدعوة جمهورية مصر العربية لاستضافة قمة عربية تنموية اقتصادية واجتماعية تعقد بعد عامين.

2- تكليف الأمين العام للجامعة بإجراء الاتصالات اللازمة لتحديد موعد انعقاد القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية القادمة والتحضير لها.

(ق.ق: 16 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

توجيه الشكر والتقدير لدولة الكويت
لاستضافتها للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **تقديراً لدولة الكويت لاستضافتها الكريمة لأعمال القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية ولجهودها المقدرة في إعداد وتنظيم هذه القمة،**

يقـــرر

1- **توجيه خالص التحية ووافر الامتنان إلى دولة الكويت أميراً وحكومتاً وشعباً، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحيط بها الوفود المشاركة في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت.**

2- **الإعراب عن بالغ الشكر والعرفان لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، للجهد الكبير الذي بذله لتوفير فرص انعقاد القمة وإنجاح أعمالها.**

(ق.ق: 17 د.ع (1) – ج 4 – 2009/1/20)

رابعا:

بيـان قمـــة الكويـــت

بيـان قمــة الكويــت

-

نحـن قـادة الـدول العربيـة المجتمعـين فـي مـؤتمر القمـة العربيـة الاقتصـادية والتنمويـة والاجتماعية بدولة الكويت يومي 22 و23 محرم 1430هـ الموافقين 19 و20 ينـاير/ كـانون الثـاني 2009م، نؤكد علـى الصـلات الوثيقـة والأهداف المشتركة التـي تـربط الـوطن العربـي، والعمـل علـى توطيدها وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه تنمية المجتمعات العربية قاطبـة، وإصـلاح أحوالهـا وتـأمين مستقبلها، من منطلق فكر اقتصادي وتنمـوي عربـي عصري وجديد، التزامـاً مـع مـا ورد فـي ميثـاق جامعة الدول العربية، وما أُبرم في إطار الجامعة من اتفاقات ومواثيق وما اعتمد من استراتيجيات.

وإذ نشـيد بالمبـادرة الكويتيـة – المصـرية التـي أكـدت علـى العلاقـة بـين الأمـن والسـلم الاجتماعي العربي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتـي تـم تفعيلها بصدور قراري قمـة الريـاض 2007 وقمة دمشق 2008 بعقد قمة تُخصص لدفع عملية التنمية في العالم العربي.

فقد تـم اتخـاذ القرارات اللازمـة التـي تضـمن الارتقـاء بمسـتوى معيشـة المـواطن العربـي، وإعطاء الأولوية للاستثمارات العربية المشتركة، وإفسـاح المجـال للقطـاع الخـاص والمجتمـع المـدني للمشاركة فـي عمليـة النمـو والتنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة، وكـذلك فـي تـدعيم مشـروعات البنيـة الأساسية وتنمية قطاعات الإنتاج، والتجارة والخدمات، والمشروعات الاجتماعيـة، والإصـلاح البيئـي بالإضافة إلى مشروعات الربط الكهربائي ومخطط الربط البرى العربي وبرامج الأمن المـائي والغذائي بهدف تحقيق التكامل العربي.

وتأكيداً منا لاعتبار التنمية الاجتماعية بكافة عناصرها وعلى رأسها التعليم عاملاً أساسياً في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

وإذ نُراقب التقدم الذي حققته العديد من الدول العربية في معدلات التنميـة البشـرية، وعلـى الأخص في مجال التعليم وتحسين الخدمات الصحية ومكافحـة الفقر والأميـة، وإذ نتـابع التقدم فـي التنميـة الاقتصـادية وخاصـة فـي انجـاز منطقـة التجـارة الحـرة العربيـة الكبرى ومـا حققتـه التجمعات الاقتصادية والإقليمية العربية، والتقدم في جهود التعاون مع الدول والتجمعات الدولية.

ونظراً لما للأزمة المالية العالمية من تداعيات وتشعبات فقد تداعت العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية والمؤسسات المالية والدولية لإيجاد الحلول المناسبة لها والحد من تفاقم أضرارها مما يتوجب علينا إتباع سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية والمشاركة الفعالة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي، وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لزيادة الاستثمارات العربية البينية ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربية.

أشاد القادة بالمبادرة التنموية الرائدة والتي أعلن عنها حضرة صاحب السمو والتي أعلن عنها في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والتي تهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره ملياري دولار.

كما أشاد القادة بمساهمة دولة الكويت برأسمال هذه المبادرة والبالغ خمسمائة مليون دولار.

كما تقرر انتظام عقد اجتماعات القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بشكلٍ دوري كل عامين.

وتحقيقاً لآلية المتابعة في تنفيذ قرارات القمة وبرنامج العمل وما ورد في الإعلان يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمتابعة ذلك وتقديم تقارير متابعة حول التقدم المحرز في التنفيذ بشكلٍ دوري إلى القمم العربية.

ق-032/(01/09)/30- ص(0893)

خامسا:

خطاب

حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

في الجلسة الافتتاحية
للقمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية
(الكويت: 19-2009/1/20)

بسم الله الرحمن الرحيم

-

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو، قادة الدول العربية الشقيقة

فخامة الأخ الرئيس بشار الأسد رئيس القمة العربية

فخامة الرئيس عبدالله واد رئيس جمهورية السنغال الصديقة ورئيس منظمة المؤتمر الإسلامي

معالي بان كي مون السكرتير العام للأمم المتحدة

معالي عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية

أصحاب المعالي والسعادة، الضيوف الكرام

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أحييكم تحيةً أخويةً طيبة، وأُعلن افتتاح هذا اللقاء التاريخي، مبتدئاً بالترحيب الحار بكم جميعاً في بلدكم الكويت، وأُقرن هذا الترحيب بمشاعر الاعتزاز لقبولكم دعوتنا لحضور هذه القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي ساهم في تبنيها فخامة الأخ الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة.

وأُثمن كثيراً تقديركم لأهمية ما سنبحثه في هذا الاجتماع، وأنوه بحرصكم على الوصول إلى الهدف الذي نرجوه من هذا اللقاء الخيّر. ويشاركني في هذا الترحيب شعب الكويت الذي لا يُداني صدق مشاعره نحوكم إلا عمق اليقين بأن يخرج هذا المؤتمر التاريخي بحصاد يحقق الآمال، ويمنح المصداقية لمتانة الأفعال. ومن خارج هذه القاعة يتابع أبناء الأمة العربية إسهاماتنا للوصول إلى ما يتمنَونه من هذا اللقاء غير المسبوق، ويأملون بأن تنسجم المكاسب مع قوة التحديات.

إننا جمعياً نتطلع إلى هذه القمة كفاتحة خيرٍ في نهجٍ جديدٍ ومنظم في العمل العربي المشترك. آملين أن تنصب فيها جهودنا المخلصة على مراجعة القضايا والتحديات الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي تواجه دولنا وشعوبنا العربية. عاقدين العزم بإذن الله على تحقيق ما

تصبوا إليه من مشاريع وبرامج تنموية إستراتيجية، غايتها الارتقاء بمستوى المعيشة وتوفير فرص العمل المنتجة لشعوبنا، والنهوض بالأداء الاقتصادي لدولنا كي تلحق بالركب العالمي.

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،

اسمحوا لي أن أستهل كلمتي هذه بالترحم على أرواح الشهداء الأبطال والأبرياء الذين سقطوا في غزة الباسلة. وأن أحيي نضال وصمود الشعب الفلسطيني وهو يدافع ببسالة عن كرامته الإنسانية، متمسكاً في حقه الطبيعي في إقامة دولته المستقلة كي تتوفر له الحياة الآمنة والكريمة كسائر شعوب العالم. فأهلنا العزل في غزة يواجهون عدواناً إسرائيلياً بشعاً يستهدف الأبرياء ويدمر كل مقومات الحياة.

إن حجم هذا العدوان وضراوته والأسلحة والقذائف المحرمة دولياً التي استخدمت فيها، والمواقع التي استهدفها، وعدم الاكتراث بتضخم أعداد القتلى والجرحى والمشردين، والتدمير الكامل لكل مرافق الحياة في غزة، كل ذلك لا يتفق أبداً ولا يتناسب مع مزاعم إسرائيل التي ساغتها لشنها عدوانها.

إن هذا العدوان يعتبر بحق جريمة من جرائم الحرب، وجريمة ضد الإنسانية، وهو من الجرائم التي تدينها وتحرمها القوانين الدولية، كما أنه يمثل انتهاكاً صارخاً لأبسط مبادئ حقوق الإنسان، وبالتالي فإنه يستوجب الوقف الفوري لهذا العدوان، ومحاسبة المسئولين عنه.

إننا لا نستطيع ونحن نجتمع اليوم، وصدى ذلك العدوان الإسرائيلي يُخيم علينا، وأنّات الشعب الفلسطيني وأطفاله في غزة ومشاهد القتل والدمار تغرق ضمائرنا، دون أن نتدارس معاً هذه المأساة بكل مسئولية وأمانة. فواجبنا أن نتفق كقادة مجتمعين على خطوات عملية لتثبيت وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه وقفاً دائماً، ورفع المعاناة المستمرة عن الشعب الفلسطيني والاستجابة لأهدافه المشروعة في إقامة دولته المستقلة. فمن دون ذلك لن يتحقق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة الذي ننشده جميعاً.

وإنني أهيب بالأخوة القادة بمواصلة الجهود التي بذلتها دولنا في إطار الجامعة العربية – وبالتعاون مع المجتمع الدولي – حتى نطمئن إلى التطبيق الفوري والشامل لقرار مجلس الأمن الأخير والداعي إلى وقف القتال، تمهيداً للانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط ورفع الحصار والمعاناة عن شعبنا في غزة.

وإننا في هذا المقام نشيد بجهود فخامة الأخ الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة ومساعيه الرامية لوقف إطلاق النار، حقناً لدماء الأشقاء في غزة، كما نقدر دعوته لعقد قمة شرم الشيخ الدولية، والتي أكدت على تثبيت وقف إطلاق النار ورفع الحصار عن غزة وفتح المعابر، واستكمال انسحاب إسرائيل من قطاع غزة من أجل تقديم المساعدات الإنسانية، والدعوة إلى عقد اجتماع دولي للدول المانحة في منتصف شهر فبراير القادم لإعادة إعمار ما دمرته الآلة الحربية الإسرائيلية في غزة.

إننا نقدر الأفكار والمقترحات، ونثمن التحركات والجهود التي قام بها وقدمها العديد من الأخوة القادة في جهد مخلص لوقف تلك المأساة التي تعرض لها أشقاؤنا في غزة، فلهم جميعاً منا بالغ الشكر والتقدير.

إن مماطلة إسرائيل في تنفيذ قرار مجلس الأمن الأخير – وكعهدها في تجاهل قرارات الشرعية الدولية والالتزامات الثنائية ومتعددة الأطراف – تبرهن للعالم المرة تلو الأخرى حقيقة النوايا الإسرائيلية في الاعتماد على حق القوة، وتجاهل قوة الحق. لكنها بكل تأكيد مخطئة إن ظنت أن منطلق القوة كفيل بتحقيق الأمن والاستقرار. ولها في تاريخها شواهد كثيرة ومتتالية.

فتجارب التاريخ برهنت أن الحوار والمفاوضات والتفاهمات واحترام الالتزامات المبرمة وقرارات الشرعية الدولية، هي النهج الأمثل لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار. وأن القوة العسكرية والعدوان وسياسات قضم الأراضي والتشريد تشحن النفوس وتؤجج الكراهية وتغذي التطرف... ليس في أوساط الفلسطينيين فحسب، وإنما يتعداهم إلى شعوب العالمين العربي والإسلامي وسائر دول العالم المُحبة للسلام والعدالة. فتتوسع دائرة العنف وترتد آثارها، وليذهب ضحيتها مزيد من الأبرياء.

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،

إننا مطالبون اليوم أن نقف معاً وبكل صلابة مع أشقائنا الفلسطينيين في غزة. وأن نواصل تقديم كافة أشكال العون والإغاثة لهم، والعمل على إعادة إعمار قطاع غزة في إطار جهد دولي مشترك، ومن خلال مؤتمر دولي للدول المانحة.

وإن دولة الكويت يسرها أن تلبي النداء الذي وجهته وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) بالتبرع الفوري لتغطية كامل احتياجاتها والمقدرة بأربعة وثلاثون مليون دولار، إيماناً منها بالدور الإنساني لهذه الوكالة، ولمواجهة الحاجات العاجلة للأشقاء الفلسطينيين، كما أنها ستدعم الجهد الدولي للدول المانحة وستشارك فيه.

إن تحقيق هذه الغايات ونجاح كل المساعي النبيلة تستلزم في المقام الأول توحيد الصف واتفاق الكلمة وإزالة الفرقة بين الأخوة في فلسطين.

وأنني من هذا المنبر – وباسمكم جميعاً – أدعوا كافة القيادات الفلسطينية إلى الوحدة والتكاتف والتعاون. فما من خطر أعظم على إخوتنا في فلسطين – وعلينا جميعاً كذلك – من الفرقة والتناحر بين الأشقاء.

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،

لم تكن القضية الفلسطينية بصفة عامة، والموقف العربي من مسلسل العدوان الإسرائيلي على شعبنا العربي في الأراضي العربية المحتلة، والذي يمثل العدوان المستمر على غزة أحد فصوله بصفة خاصة، إلا مصدر توحيد في مواقفنا العربية، ومنبع دعم وتأييد مستمر لنضال أشقاءنا وصدهم للعدوان، ولا نتصور ولا نريد أن يكون ذلك بأي حال من الأحوال مصدر انشقاق وفرقة وتمزق في مواقف دولنا تجاه هذه القضية المصيرية.

إننا لا نستطيع ولا نملك سوى أن نكون متحدين في مواقفنا ومطالبنا وإن اختلفت اجتهاداتنا وطرائق تعاملنا، فكلنا ننشد المصلحة العليا للشعب الفلسطيني في حقه في الحياة والحرية والكرامة الإنسانية، التي لن تتحقق إلا بقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ولعل المبادرة العربية للسلام والتي اعتمدت وتكرر التأكيد عليها في عدة مؤتمرات قمة لنا، تمثل الأساس لموقفنا العربي الواضح والصريح.

نسأل الله القدير أن يرحم الشهداء الأبرار، ويحمي إخوتهم، ويجمع كلمتهم، ويوفقهم على طريق العزة والسداد. إنه سميع مجيب.

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،

إن واقع الحال في غالبية دولنا يشهد على تدَنّي رهيب في مستويات المعيشة، وتراجع كبير في الدخلِ الفعلي للفرد، وارتفاع خطير في معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب. وواكب ذلك تخلف في نوعية الخدمات التعليمِية اللازمة للتنمية الحديثة وضيق في القدرات الاستيعابية لمؤسساتها. وغالبية شعوبنا لا تنعم إلا باليسير من مكونات الرعايةِ الصحيةِ الحديثة. وتغذي هذه الاتجاهات السلبية ضغوط النمو السكاني. ولقد يسرت هذه الظروف – بكل أسف – هجرةِ العقولِ العربية ذاتِ الخبرةِ والكفاءة إلى الدول الأجنبية.

وأمام هذا الواقع المؤلم، ورغم ما حبا الله بلادنا من خيرات وطاقات، تخلفت قدرات دولنا على المساهمة في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. فتراجعت قيمة الصادرات التجارية للسلع والخدمات، بينما ارتفعت في المقابل فواتير الواردات لتَنهش المُدخرات الوطنية ولتضعف قدرات اقتصاديات دولنا على النمو والتطور.

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،

لقد تراكمت هذه المعطيات السلبية عبر السنوات الطويلة حتى أصبح العديد من دولنا العربية الأكثر تهميشاً وتراجعاً على مستوى العالم في كافة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقاس بها مكانة الدول ودرجات تقدمها. وأسهمت هذه الظروف الصعبة في تكريس اليأس عند شعوبنا من القدرة على مواجهة التحديات وعلى التطور واللحاق بالركب العالمي. وأنتشر الشعور الواسع بالتهميش من التقدم الذي يشهده العالم. فتولدت البيئة الخصبة للتطرف والغلو والكراهية. وأندفع الكثيرون من شبابنا إلى أعمال غير مشروعة للتعبير عن هذا الضيق، مما أثر

سلباً على الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي في مجتمعاتنا، وأخذ يهدد أمن المنطقة ككل. وأنتقل منها إلى بقية دول العالم، حتى كاد مجتمعنا العربي أن يوصم بمُصدر للتوترات حول العالم.

فألقت هذه الظروف الصعبة بظلالها السلبية على وطننا العربي. فطغى الخلاف بيننا على التعاون، والتردد على المبادرة. وحُبست المصالح المشتركة في شِراك الشك. فتعثرت جل مساعي دولنا ومنظماتنا العربية المتخصصة الهادفة إلى وضع الخطط وتنفيذ مشاريع العمل المشترك.

ولقد أدى ذلك إلى تفويت الفرص المواتية لرفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي وتوفير سبل العمل المنتج لشعوبنا. ففاتت على شعوبنا الفرص الكثيرة والمواتية للحاق بركب الدول والمجموعات الإقليمية والدولية ذات التجارب الناجحة.

إن السبب الرئيسي في ذلك – باعتقادي – يعود إلى تركيزنا على نقاط الاختلاف في رؤانا ومواقفنا تجاه المشاكل السياسية، والتي استنزفت معظم طاقات العمل العربي المشترك خلال العقود الأخيرة. ولقد تصلبت الخلافات العربية السياسية حتى حجبت جُل آفاق التعاون الأخرى، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية الرحبة. فانصرفت الأنظار والاهتمامات عن التحديات والمتغيرات الاقتصادية – والتي كان بوسعها أن تبدل واقع الحال، وتسهم في تخفيف الخلاف، وتكسر الجمود، وتُفسح المجال لآفاق التعاون الإيجابي والمثمر.

ومن هذا المنطلق – ولاستعادة الفرص الضائعة – جاءت فكرة عقد هذه القمة الاقتصادية التنموية. وإننا على الأمل أن تسهم هذه القمة المتخصصة في خلق نهج جديد للتعاون العربي، وإلى تطوير أطر وآليات عملٍ مبتكرة في العمل التنموي المشترك، تعود بالنفع المباشر على الإنسان العربي، وتوفر له فرص العمل المنتج والحياة الكريمة، وتعزز من مكانة إقليمنا العربي على المستوى العالمي.. كشريك فعّال في التنمية والازدهار، كما نتطلع إلى أن تسهم هذه القمة في تحرير الإنسان العربي من الجوع والفقر والمرض، وأن تَطلُق ما في داخله من طاقات الإبداع والنبوغ والفكر الكامنة، وتكون منطلقاً للتركيز على هذه القضايا الحيوية، لتحقيق ما ينشده المواطن العربي من ازدهار وارتقاء.

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،

إن قمتنا هذه تنعقد في ظل ظروف اقتصادية غير عادية. فالاقتصاد العالمي يمر بأزمة غير مسبوقة تاريخياً في حجمها وشموليتها ووقعها. بدأت تهز أركان الفلسفة والمبادئ والأسس التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي الحديث. وامتدت آثارها السلبية على المؤسسات المالية والاقتصادية حول العالم وبمختلف نشاطاتها. وتراجعت معها معدلات النمو الاقتصادي بشكل كبير، مما سيقود اقتصاديات الدول الكبيرة إلى مرحلة من الانكماش.

الأمر الذي سيترتب عليه عواقبه خطيرة على بقية دول العالم مهما تواضعت اقتصادياتها. فلا يبدو أن أحداً في مأمن من مخاطر هذه الأزمة الطاحنة.

إلا أنه من أخطر تداعيات هذه الأزمة هو ارتفاع معدلات البطالة وازدياد نسبة من هم تحت خط الفقر إلى مستويات غير مسبوقة – خاصة في الدول النامية – مما يُنذر بكارثة قد تهدد النسيج الاجتماعي والأمن الداخلي للدول المتضررة، وما قد تسببه من مخاطر وخيمة.

ولقد ألقت تلك الأزمة بظلالها على اقتصاديات دولنا العربية، حيث لن تَسَلم أية دولة من تأثيراتها السلبية، وإن بدرجات متفاوتة.

وكما تعلمون أيها الأخوة أن دعوتنا لهذه القمة كانت قبل بدء الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، وفي ظل ظروف اقتصادية إقليمية وعالمية أفضل. وكنا نطمح إلى استغلال تلك الظروف المواتية لتحقيق ما نصبوا إليه من تطلعات تنموية تعوض عن الإخفاقات السابقة بنجاحات جديدة. وتؤسس لفكر تنموي حديث، يطور نظمنا الاقتصادية، ويسهم في بناء اقتصاد عربي متين ومتماسك، ويستند إلى آليات متطورة للعمل العربي الاقتصادي المشترك.

إلا أننا نجد في هذه التطورات الاقتصادية الراهنة ما يضع على كاهلنا عباً جديداً، ألا وهو تدارس تداعيات هذه الأزمة علينا كدول وشعوب في جهد حثيث.

وعلينا أن نتدارس السبل الكفيلة بتقليص الآثار السلبية لهذه الأزمة. وأن نتحرك جميعاً وبشكل مدروس لتجنيب اقتصاديات دولنا المزيد من الانكماش والتراجع. وأن نسعى إلى تحصين

اقتصادياتنا بسياسات وإجراءات توفر درجة مناسبة من النمو الاقتصادي في الفترة القادمة. وأن نحافظ على تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية. ونواصل جهود المشروعات العربية المشتركة ونحميها من تداعيات الأزمة الراهنة.

كما نجد لزاماً علينا أن نعمل وننسق معاً لطرح رؤية عربية اقتصادية مشتركة، تسهم في الجهود الدولية القادمة لصياغة نظام عالمي اقتصادي جديد، وبما يرعى مصالحنا التنموية والاقتصادية والتجارية المشروعة. فالتخلف عن هذا الركب سيكون له آثاراً سلبية على اقتصادياتنا ولسنوات طويلة قادمة.

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،

إن دولة الكويت تتطلع إلى هذا الاجتماع المبارك كي يصبح نقطة انطلاق جديدة للعمل العربي المشترك، بغية تحقيق طموحات وتطلعات شعوبنا العربية في التنمية والاستقرار والرخاء. والركيزة الأولى لهذه الانطلاقة مبدأ هام وجديد يقوم على تحييد العمل الاقتصادي عن العمل السياسي. فلا تذهب فرص التعاون الاقتصادي بجريرة الاختلافات السياسية، فتضيع مصالح شعوبنا الحيوية. ولنا في تجارب المجموعات الإقليمية الدولية المختلفة خير مثال.

والركيزة الثانية هي عدم الإصرار على الإجماع في تنفيذ المشاريع الحيوية المشتركة. بل علينا تشجيع الراغبين والقادرين عليها للمضي فيما بينهم لتعزيز الاندماج والتكامل على أن ينضم إليهم الآخرون متى ما تبدلت ظروفهم.

وبهذه الآلية نكون قد فعّلنا الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية وشجعنا مشاريع العمل العربي المشترك – وخاصة المتصل منها بالبُنية التحتية المشتركة التي ستزيد من حركة تبادل السلع والخدمات – لتتشابك المصالح وتتعاظم العوائد الاقتصادية لشعوبنا على المدى المتوسط والطويل. ولقد برهنت جميع التجارب أن التشابك الاقتصادي أكثر ديمومة ووقعاً من الاختلافات السياسية العابرة.

والركيزة الثالثة تتمثل في إشراك القطاع الخاص – لما يملكه من قدرات وإمكانيات فنية ومالية وبشرية – في تنفيذ برامج ومشاريع العمل الاقتصادي العربي المشترك. وعلينا العمل على

تهيئة المناخ الملائم والسياسات الكفيلة في تعزيز فرص نجاحه. وتوفير روافد التمويل الطويل الأجل واللازم لتنفيذ المشاريع الهادفة. كما علينا دعم وتشجيع مبادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقائمة على استغلال الموارد المحلية المتاحة من سلع وخدمات، نظراً لما توفره من فرص عمل حقيقية للعمالة الوطنية في بيئة واثقة.

لذلك فإن دولة الكويت – ومساهمةً منها في تمكين القطاع الخاص والأعمال الصغيرة والمتوسطة من القيام بدورها في شبكة التنمية الاقتصادية العربية – يسرها أن تُعلن عن مبادرة تنموية تهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم مثل هذه المشاريع، برأس مال قدره ملياري دولار، على أن تُوكل إدارة هذه المبادرة التنموية إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – والذي يمثل إضاءة بارزة في العمل العربي المشترك – وذلك من خلال مجلس أمناء من الدول المساهمة في هذه المبادرة. وأن يتولى مجلس الأمناء المذكور رسم برامج المبادرة وتوفير أدوات التمويل اللازمة لها، وبما يضمن استدامة عملياتها ويحقق أهدافها المرجوة.

ويسرني من هذا المنبر أن أعلن عن مساهمة دولة الكويت بمبلغ خمسمائة مليون دولار من رأس مالها لتفعيل انطلاقة هذه المبادرة التنموية، متطلعين إلى دعم أصحاب الجلالة والفخامة والسمو لهذه المبادرة والمساهمة في تمويلها، وآملين أن تكون رافداً حيوياً لتعزيز العمل العربي الاقتصادي المشترك، والنهوض في دور القطاع الخاص العربي.

إخواني أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،،،

أجدد الترحيب بكم، متمنياً لكم طيب الإقامة في بلدكم الكويت، وشاكراً كل من أسهم في الإعداد لهذا المؤتمر وأغنى فرص نجاحه. وآخر دعوانا أن يكلل المولى عز وجل أعمال مؤتمرنا بالتوفيق والسداد، وأن تُحقق مساعينا وقراراتنا الخير لشعوبنا وأمتنا العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

ق-032/(01/09)/08 -خ (0870)

سادسا:

خطاب

السيد عمـرو موسـى
الأمـــين العـــام لجامعـــة الـــدول العربيـــة

في الجلسة الافتتاحية
للقمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية
(الكويت: 19-2009/1/20)

صاحب السمو أمير دولة الكويت
صاحب الفخامة رئيس القمة العربية الدورية
أصحاب الجلالة والفخامة والسمو

في هذا البلد الناهض المضياف – الكويت – تنعقد قمة التنمية، إعمالاً لوثيقة التطوير والتحديث التي أصدرتموها في تونس عام 2004، وتنفيذاً لقرار قمة الرياض عام 2007 بعقد قمة تخصص للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتهدف إلى تعزيز المصلحة المشتركة بين المجتمعات العربية وتعظيمها وضبطها لتشمل مختلف مجالات الحياة.

وإذا كانت الجامعة العربية وآلياتها المختلفة قد أعدت بكل جدية لهذا الانعقاد، فقد اتبعت فيه أسلوباً عصرياً متطوراً، فكان القرار أن يقوم الإعداد بالكامل اعتماداً على خبرة مهنية عربية وجدناها متوفرة، وأن يأخذ الإعداد الفترة الزمنية اللازمة دون تعجل أو تسرع، وقد أخذ الإعداد بالفعل عاماً كاملاً ونيف، وأن يشارك في الإعداد للمؤتمر كل من له إسهام ومصلحة حقيقية في عملية التنمية، ومن ثم شارك في عملية الإعداد الضخمة ممثلو الاتحادات المهنية العربية، وممثلو القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المعنية، ومختلف منظمات القطاع الخاص، بالإضافة إلى مؤسسات العمل الجماعي العربي من المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة في المجالات التنموية كافة، وبالطبع كان دور الحكومات العربية نشطاً ورائداً بالمبادرة والمتابعة وتغطية النفقات التي اقتضتها عملية الإعداد المكثفة لهذه القمة.

وكما تعلمون سبق انعقاد القمة انعقاد منتدى فكري اقتصادي اجتماعي، شارك فيه العديد من رجال الأعمال والاقتصاد والتنمية الاجتماعية، وخبراء الاقتصاد السياسي، بالإضافة إلى إعلاميين ومسؤولين دوليين كثر أرجو أن يصبح انعقاد هذه المنتديات دورياً، ومن هنا أيضاً تأتي الطبيعة الخاصة المتميزة لهذه القمة العتيدة.

وإذا كان لي أن أتوجه بعبارات التقدير فإني أوجهها أولاً إلى الدولتين اللتين تقدمتا بمبادرة عقد قمة ترسم الطريق نحو مستقبل أفضل للشعوب العربية، وأقصد بهما دولة الكويت وجمهورية مصر العربية، وأوجهها كذلك إلى الملوك والرؤساء العرب الذين اهتموا بالمبادرة التي أطلقوها في قمة الرياض وأكدوها في قمة دمشق تقديراً منهم للحاجة إليها للحاق بالعصر ومواكبته، والانتقال

إلى متطلبات القرن الحادي والعشرين ومواجهة متغيراته، وأتوجه بالتقدير كذلك إلى هذا الفريق الكبير من المسؤولين العرب في مختلف نواحي العمل التنموي سواء كانوا مسؤولين أو خبراء حكوميين، أو مفكرين أو من ذوي العمل الحر في التجارة والصناعة والزراعة والاستثمار والمصارف، وكذلك إلى خبرائنا في التعليم والصحة والعمالة والبيئة وغيرها، وأوجه التحية أيضا إلى الرأي العام العربي الذي احتفى بالمبادرة وتابع باهتمام عملية الإعداد، وهو اليوم ينتظر من هذه القمة قرارات ومشروعات تعيد إلى وجهه بعض البسمة وإلى نفسه بعض الارتياح وإلى أفقه بعض الأمل.

أقول ذلك في وقت افتقد فيها العالم العربي كله البسمة والراحة والأمل، بعد ما عاش مأساة غزة، مأساة العدوان الوحشي على أهلها والذي أوقع آلاف الضحايا والجرحى والمعاقين.

ولقد رأينا إسرائيل تتغول على شعبنا الفلسطيني في غزة، تعيث فيه قتلاً وتجويعاً ودماراً. فكانت صدمة كبرى للضمير القومي، واختباراً صعباً لمدى القدرة العربية، ووضح أن الحال العربي يتطلب إعادة نظر، من منطلق أن الفرقة والإنقسام العربي والفلسطيني أدت إلى التغول والتكبر الإسرائيلي، وسوف نرى جميعاً أن استمرار حالنا هذا سيؤدي إلى المزيد من التراجع في مواقفنا والتصاعد في الاستخفاف بنا.

وعليه أرجو أن يكون واضحاً أن علاج المعضلة العربية الإسرائيلية، والفلسطينية الإسرائيلية يعتمد على إيجاد موقف عربي صحي موحد في جوهره وفي متابعة تحقيقه، ومن هنا فالأمر يتطلب وبشدة وبسرعة إصلاح ذات البين في العلاقات العربية العربية فلقد وصلنا إلى مرحلة تهدد بغرق السفينة العربية وقد تعددت ثقوبها.

أما عن إسرائيل والموقف إزاءها فهو أمر يتصل بمسئولية الجماعة العربية كلها، الأمر الذي يتطلب حركة عربية رصينة ومناقشة صريحة ومسئولة، وكذلك يتطلب مقاربة جديدة، وهذا كله لا يتأتى إلا في جو أقل توترا وإضطراباً مما نحن عليه الآن.

أن اقتراحاً من هنا أو من هناك قد يستدعي ردود فعل متباينة، وهو أمر لا غبار عليه، سواء ما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل، أو بمبادرة السلام العربية.. نعم أن الناس غاضبون هائجون مما فعلته إسرائيل في أهلنا بغزة، ولهم الحق في غضبهم ورفضهم وأندهاشهم.. ومن ثم فإن

إغلاق المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة وإغلاق السفارة الموريتانية في إسرائيل أمر يستحق التقدير بل يستحق الإشادة، أما فيما يتعلق بالمبادرة العربية فالموقف هنا يتعلق بالسياسة العربية في الإطار الدولي، وبعملنا لكسب التأييد الشامل لمواقفنا، وحاجتنا لطرح موقف محدد نلتزم به جميعاً، وقبل أن نعيد النظر في المبادرة يجب أن نصوغ خيارات بديلة .. هذا إذا أردنا أن نطرح موقفاً جدياً، أن الأمر لا يحتمل تجميداً أو تعليقا فحسب.

وسوف أعرض على مقامكم بصفة عاجلة مقترحات محددة لبحثها في الجلسة المغلقة التي ستخصص لغزة والموقف السياسي بشأنها.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

أعود إلى أعمال مؤتمر القمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو الطريق البديل للتوتر والانقسام السياسي وربما المعوض عنه أو الداعم إلى عودته إلى الطريق السوي.. لأعرض أمام حضراتكم وأذكر بأننا ونحن على أعتاب العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين لا تزال تحديات التنمية ومحاربة التخلف أمامنا كبيرة تهدد أمن المجتمعات ومستقبل الأجيال العربية، لا يزال يرزح تحت نير الأمية الأبجدية ثلث سكان عالمنا العربي، بالإضافة إلى الأمية المعرفية، أما آفة الفقر فمازالت تلتهم ثلث سكان عالمنا العربي أي ما يزيد على المائة مليون نسمة يعيش معظمهم على أقل من دولارين في اليوم، كما أن نصف العشرين مليون العاطلين عن العمل في العالم العربي هم من الشباب.

أما عن تحديات البيئة حيث يبلغ حجم المساحة المتصحرة بالوطن العربي أكثر من 70% من إجمالي مساحته، كما أنه وبالرغم من كل ثروات الدول العربية فإن 4 دول عربية فقط يقع ترتيبها ضمن الخمسين دولة الأولى على مقياس التنمية البشرية (ومؤشر التنمية يقاس على أساس معايير ثلاثة هي الصحة والتعليم والدخل)، ويأتي ترتيب ست دول عربية أخرى في الخمسين دولة التالية على هذا المقياس، أما الـ12 دولة العربية الباقية أي نصف الدول العربية فيقع ترتيبها ضمن الـ100 دولة الأخيرة.

إن مواجهة تحديات التخلف والفقر والبطالة لا تقل أهمية وحيوية عن مواجهة تحديات الاحتلال ورفض التدخل الخارجي السلبي في مصائر الأوطان. كلها تؤثر في حاضر ومستقبل العالم العربي وأمنه.

سمو الأمير

أصحاب الفخامة والسمو

إن أمام حضراتكم إعلان قمة الكويت وهو يحمل عنوان "الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي" ويهدف إلى وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التكامل العربي في إطار الاتفاقات والمواثيق والاستراتيجيات العربية المعتمدة فى مجالات السياسات المالية والنقدية والصناعة والزراعة والطاقة والنقل والأمن المائي والأمن الغذائي. وبالطبع إلى ما هنالك مجالات أخرى هامة.

أما الوثيقة الثانية فهي "برنامج العمل" الذي يحدد الخطوات التنفيذية للسياسات الواردة في الإعلان مع وضع إطر زمانية لتنفيذها.

وتأتي الوثيقة الثالثة بمجموعة من القرارات التي ستصدر عن القمة، والتي حرصنا أن تكون قليلة العدد، وذات مردود مباشر ومؤثر على مسيرة التنمية العربية الشاملة، لتحسين الحياة اليومية للمواطن العربي، وأذكر منها أساساً:

- مشروع الربط البري والربط بالسكك الحديدية والذي يهدف إلى تيسير حركة الانتقال كخطوة أساسية على طريق تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- مشروع الربط الكهربائي العربي الذي يهدف إلى الانتهاء مما تبقى من مشروعات الربط بهدف الوصول إلى إنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية.
- وقرار ثالث هدفه الانتهاء من استكمال كافة متطلبات إقامة الإتحاد الجمركي العربي تمهيداً للتوصل إلى إطلاقه اعتباراً من عام 2015 وذلك كخطوة أساسية على مسار الوصول إلى السوق العربية المشتركة.

هذا في المجال الاقتصادي أما في المجال الاجتماعي فهناك عدد من البرامج الهامة المقترحة مثل البرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية والذي يهدف إلى وضع السياسات التي تؤدي إلى خفض معدلات الفقر إلى النصف تمشياً مع متطلبات وثيقة الألفية، وكذلك البرنامج

المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية والذي يهدف إلى خفض البطالة إلى النصف بحلول عام 2020، كما يهدف أيضاً إلى وضع الإجراءات اللازمة للحكومات لتيسير تنقل الأيدي العاملة العربية بين الدول العربية، وفي هذا الإطار هناك ضوابط يتفق عليها وفي هذا الإطار لم نغفل ظروف الدول العربية الأقل نمواً وذلك بتنفيذ الإعلان العربي لتحقيق الأهداف التنموية للألفية خلال الفترة 2009 وحتى 2015 مع التركيز بشكل رئيسي على تلك الفئة من الدول العربية ذات النمو البطيء، هذا إلى جانب تنشيط تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي التي أقرت في قمم سابقة آخرها قمة دمشق عام 2008 مع مواصلة تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية.

لقد كنا نطمح بأن تكون هذه القمة محطة انطلاق نحو نظام عربي جديد، نظام حلمنا بأن يكون مبنياً على رؤية مشتركة للمصالح العربية، رؤية مدركة لتحديات التنمية الشاملة التي لا يستقيم مسارها في ظل ما نشهده من تفاوت بالغ الأثر في مستويات الحياة المعيشية والتعليمية والصحية بين مجتمعاتنا وداخل مجتمعاتنا ثم إنه لا يمكن أن تتحقق تنمية في ظل تفشي الجهل والأمية، وغياب بنية أساسية راسخة ومنتجة مع أمن قومي يحميها ويدافع عنها، وجميعنا شهد ويشهد على مدى ما انفقته الحكومات العربية من أموال طائلة في العقود الماضية تبدد مردودها بسبب عوامل سلبية من أهمها عدم التقدير الصحيح لما بين بلداننا من مصالح ومصائر للعمل المشترك وإمكانات المكاسب المشتركة، وهذا يتطلب إرساء قواعد راسخة لعلاقات عربية صحية، تحميها القوانين التي تصون الحقوق، وتضمن المسيرة الصحيحة نحو البناء والإعمار وتحقيق العزة لشعوب والعزة للناس في إطار المصالح المشتركة.

لقد سئم المواطن العربي، من السياسات المبنية على المشاعر الفئوية والعصبيات الهائجة التي شرعت الأبواب أمام التدخلات الخارجية حتى تفاقم العجز عن مواجهة التحديات واستعصت حالته، ومأساة فلسطين ومذبحة غزة أسوأ شاهد على هذا، بل أنه بالأمس غير البعيد كانت الكويت شاهدة، وكذلك كان العراق ولبنان، كما هو الحال في السودان والصومال، وهذا هو ما يتيح لخصوم الأمة الفرصة للترويج لصورة مهزوزة للعالم العربي، وللاتهام بعدم النضج، وأحياناً باللامسؤولية، ثم إلى ابتذال اللقاءات والبيانات كما ذكر بيان مغربي دامع باك صدر مؤخراً. نعم إن علينا أن نصارح أنفسنا بأن المشكلة تكمن أيضاً في الذات العربية نفسها قبل أن تكمن في غيرها.

في ظل هذه الظروف غير المؤاتية، وفي الوقت الذي تسعى فيه جامعة الدول العربية بكل جهد إلى الانتقال بالعمل العربي المشترك نحو صيغ جديدة من التعامل والانفتاح، وإلى الارتقاء

بالعمل العربي في مسيرته نحو التطوير والتحديث والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.. في هذه الظروف تتعرض الجامعة لهجمة مركزة ربما كان هدفها تحقيق ما طمع فيه الكثيرون من تدمير الكيان العربي الجماعي، وهو ما يجب اليقظة إزاءه والوقوف صفاً واحداً في مواجهته، نحن نعمل على أن تكون جامعة الدول العربية، منظمة إقليمية فعالة ومعاصرة، حاضرة على أجندة العمل الدولي كجزء من عمل الأمم المتحدة، وأن تعمل على معالجة الملفات والمشاكل الإقليمية والدولية ناطقة باسم العرب مدافعة عن قضاياهم ومصالحهم، وفي هذا حرصت ولا أزال على النأي بالجامعة بعيداً عن التجاذبات والمشاحنات متدخلاً بالعمل الإيجابي مع أخذ زمام المبادرة حتى يتوفر الحد الأدنى من التضامن والتوافق ووحدة الموقف.. نعم كم يؤلمني أن تكون جامعة الدول العربية أول من يتعرض لسهام التجاذبات فتوجه إليها الاتهامات، وتنعت بأوصاف لا تليق برسالتها ولا بالمسؤوليات الملقاة على عاتق القائمين عليها، ولا بمكانة أعضائها..

السيد الرئيس

أنني أعلم جيداً أن رأس مسؤولياتي هو حماية هذا البيت العربي من التصدع، بل وتطويره وتحديثه، وفي الوقت الذي اعتقدنا أن ثمة نجاح بدأ يتحقق على هذا الطريق أجد البيت العربي مهدداً بالانهيار، مرة أخرى لان العيب يكمن داخل أسرة البيت العربي أكثر من خارجه... أتمنى، أن نتمكن وقبل فوات الأوان من استعادة الوعي واستعادة الروح والإرادة والعزم، وأن نبتعد عن دبلوماسية التقلصات والقفزات إلى المجهول، حتى نعطي للأجيال العربية الشابة بعضاً من الأمل والثقة في مستقبل أفضل يستحقونه، ولهم الحق في أن يحلموا به وعلينا ومن ثم علينا أن نعمل على تحقيقه.

وفقنا الله إلى ما فيه صالح الإنسان العربي، ولنعقلها ثم نتوكل على الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سابعا:

قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركة في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية

مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول الأعضاء

قائمة أسـماء رؤســاء وفـود الدول العربيــة

مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول الأعضاء

- صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم..... ملك المملكة الأردنية الهاشمية
- حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ..... رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
- صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة.....ملك مملكة البحرين
- صاحب الفخامة الرئيس زين العابدين بن علي ..... رئيس الجمهورية التونسية
- صاحب الفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ..... رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- صاحب الفخامة الرئيس إسماعيل عمر جيلة..... رئيس جمهورية جيبوتي
- خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود ..... ملك المملكة العربية السعودية
- صاحب الفخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير ..... رئيس جمهورية السودان
- صاحب الفخامة الرئيس بشار الأسد ..... رئيس الجمهورية العربية السورية
- سيادة الشيخ آدم محمد نور .....رئيس البرلمان والقائم بأعمال رئيس جمهورية الصومال
- صاحب الفخامة الرئيس جلال طالباني..... رئيس جمهورية العراق
- صاحب السمو السيد فهد بن محمود آل سعيد ..... نائب رئيس الوزراء لشؤون مجلس الوزراء – سلطنة عمان
- فخامة الرئيس محمود رضا عباس ..... رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
  رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
- حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ..... أمير دولة قطر
- صاحب الفخامة الرئيس احمد عبد الله محمد سامبي ..... رئيس جمهورية القمر المتحدة
- حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ..... أمير دولة الكويت
- صاحب الفخامة الرئيس العماد ميشال سليمان .....رئيس الجمهورية اللبنانية
- معالي السيد محمد الطاهر حمودة سيالة.....أمين الشؤون العربية
  ..... الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
- صاحب الفخامة الرئيس محمد حسني مبارك .....رئيس جمهورية مصر العربية
- معالي السيد عباس الفاسي.....الوزير الأول – المملكة المغربية
- معالي الدكتور محمد ولد محمدو .....وزير الشؤون الخارجية والتعاون – الجمهورية الإسلامية الموريتانية
- فخامة الرئيس علي عبد الله صالح ..... رئيس الجمهورية اليمنية